Secretariat HLPE c/o FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

Website: www.fao.org/cfs/cfs-hlpe
E-mail: cfs-hlpe@fao.org

فريق الخبراء رفيع المستوى
للأمن الغذائي والتغذية

مذكرة بشأن
القضايا الحرجة والناشئة
بشأن الأمن الغذائي والتغذية

أُعدت هذه المذكرة للجنة الأمن الغذائي العالمي

6 أغسطس/آب 2014

موجز

في أعقاب طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي، قام فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية بإجراء عملية لتحديد طائفة واسعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية، وكذلك علاقاتها البينية، بصورة نُظمية. وفي خِضَمْ تنوع القضايا، قام فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية بتحديد القضايا الخمس الحرجة والناشئة التالية ذات الأهمية الخاصة، سواءٌ فى حد ذاتها أو كمحركات لقضايا أخرى، وذلك بالإضافة إلى القضايا التسع التي مثلت الموضوع الذي دار حوله تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية.

1- التغذية الصحية فى نُظم الأغذية المتغيرة

يعاني السكان فى جميع أنحاء العالم من حالات نقص في المتحصل من الطاقة الغذائية، ومن نقص المغذيات ومن السمنة، التي تتعايش غالباً داخل نفس البلد: أي ما يسمى "بالعبء الثلاثي" لسوء التغذية. إن تفهم أسباب هذا الوضع هو السبيل الوحيد لاتخاذ أي إجراء لتحسين التغذية، لأن ذلك يحتاج إلى بحث أحدث التطورات في النُظم الغذائية وفي نُظم الأغذية ومحفزاتها: كيفية وسبب تغير النُظم الغذائية؟ وما هي الروابط بين النُظم الغذائية، وعادات الاستهلاك والمستهلكين ونُظم الأغذية؟ وكيف تؤثر التغييرات في نُظم الأغذية في التغيرات التي تطرأ على النُظم الغذائية ومن ثم في الصحة والنتائج التغذوية؟

2- نُظم تربية الثروة الحيوانية والأمن الغذائي والتغذية: التحديات والفرص

إن تزايد الطلب على منتجات الثروة الحيوانية هو الذي يحرك التغيرات الكبرى في نُظم الأغذية فى أنحاء العالم، مع حدوث العديد من النتائج المتنوعة والتي يُمليها سياق تلك النتائج. ويمكن لتزايد الإنتاج أن يوفر فرصاً لنُظم غذائية أكثر تنوعاً، وللحصول على البروتينات والمغذيات الدقيقة الأساسية. وهو يخلق فرصاً أمام المنتجين، بما في ذلك تنويع الأنشطة، مع زيادة الدخول. ومن ناحية أخرى يمكن للاستهلاك الزائد أن يُحدِث تأثيرات سلبية تغذوية وصحية، وإلى تركز الإنتاج في بعض المناطق الأمر الذي يمكن أن يؤدى إلى إجهاد بيئي كبير. فكيف يمكن تعظيم الفرص، والتصدي للتحديات في سياق تنوع الأوضاع ونُظم الثروة الحيوانية؟

3- عدم المساواة والأمن الغذائي والتغذية: الضرورة الحتمية لتناول احتياجات السكان المحرومين والمعرضين

إن الفقر سبب رئيسي لعدم الأمن الغذائي والجوع. ويوضح عدم المساواة السبب في أن الوفرة العالمية لا تُترجم إلى إمكانيات الحصول على الأغذية على المستوى العالمي، سواء بسبب التوزيع غير العادل للدخل أو بسبب طلب السكان الأكثر ثراءً الذي يدفع بأسعار الأغذية والموارد إلى الارتفاع. إن عدم المساواة في فرص الحصول على الموارد الإنتاجية هو سبب رئيسي في عدم الأمن الغذائي، وبخاصة بالنسبة للسكان الأكثر تعرضاً، والنساء والشباب والأقليات العِرقية. يضاف إلى ذلك، أن عدم المساواة يقوض أيضاً الحوكمة الجيدة، وتنفيذ حقوق الإنسان ومن بينها الحق فى الغذاء،

والجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية. فكيف يؤثر عدم المساواة على مختلف المستويات في الأمن الغذائي والتغذية، وما الذي يمكن عمله لتحسين الوضع والتخفيف من حدة الآثار السلبية؟

4- الدور المتزايد لأسواق المال في الأمن الغذائي والتغذية

تمثل الزراعة بصفة متزايدة جزءاً من الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، اللذين يتأثران بصورة متزايدة بالأسواق المالية العالمية. ذلك أن هذه الأسواق المالية، على النطاق العالمي، يزداد نفوذها في المعاملات الخاصة بالأرض، وعلى قرارات الإنتاج الزراعي، وتقديم الائتمان الريفي، والتأمين ضد المخاطر، وتسعير السلع، وكذلك توزيع الأغذية والبيع بالتجزئة. إن عولمة نُظم الأغذية تسير جنباً إلى جنب مع الارتباطات المباشرة أو غير المباشرة بينها وبين السلع غير الزراعية كالطاقة، أو مع المنتجات المالية مثل أموال معاشات التقاعد. وإذا نظرنا إلى التطورات السريعة لهذه الاتجاهات، فما هى الآثار المحتملة لهيمنة القطاع المالي على الأغذية وأسعار الأرض، وعلى الاستثمارات في الزراعة، ونتيجة لذلك على الأمن الغذائي والتغذية؟

5- المسارات المؤدية إلى النُظم المستدامة للأغذية: والسعي إلى صحة الإنسان والبيئة للجميع

إن التحدي العام والشامل يتمثل الآن في كيفية تأمين الأمن الغذائي والتغذية للأعداد المتزايدة من سكان العالم، الآن وفي المستقبل، من موارد محدودة وموارد متوافرة بصورة متباينة، وذلك بالنظر إلى جوانب عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والفرص غير المتساوية للحصول على الموارد، وتوزيع القدرات الكامنة للدخل من النمو الاقتصادي والقوة الشرائية. وتشمل جوانب القلق الحالية عدم كفاءة نُظم الأغذية، التي يرمز إليها الفاقد والمُهدر من الأغذية، والتأثيرات البيئية لنُظم الأغذية واتجاهها نحو الاعتماد على أشكال العِمالة منخفضة الأجر، وغير النظامية في غالب الأحيان، والتي يكون لها بدورها تأثيرات اجتماعية سلبية. فما هو السبيل إلى إيجاد مسارات تؤدى إلى نُظم الأغذية المستدامة التي توصل الأمن الغذائي والتغذية للجميع الآن وفي المستقبل؟

وتصف هذه المذكرة هذه القضايا والعملية التي أدت إلى تحديدها. إن ترتيب عرض هذه القضايا عاليه لا تنطوى ضمناً على أي أولوية فيما بينها.

مقدمة: المعلومات الأساسية والنهج

إن لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة، وهي أبرز منصة دولية وحكومية دولية ومتعددة أصحاب الشأن للأمن الغذائي والتغذية قد أعطت فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع لها ولاية "تحديد القضايا الناشئة، ومساعدة الأعضاء على تحديد أولويات التدابير المستقبلية وإيلاء الاهتمام إلى مناطق التركيز الرئيسية" (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2009).

وتمشياً مع هذه الولاية، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي، فى أكتوبر/تشرين الأول 2013 إلى فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية إصدار مذكرة بشأن القضايا الحرجة و/أو الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وقد جاء هذا الطلب في سياق أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي لانتقاء وتحديد أولويات أنشطتها لبرنامج عملها.[1]

إن الهدف من هذه المذكرة هو تقديم منظور مقتضب، وإن كان شاملاً، ينهض على القرائن بشأن القضايا الحرجة و/أو الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وينبني على أساس المعرفة بالكثرة المتنوعة من الجهات الفاعلة، وهو يهتدى بالمعارف والخبرات لدى أعضاء لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية. وهو يَنتُج عن عملية محدده ومخصصة[2] صممها فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية لبحث قاعدة الدلائل والقرائن، وتحديد ثُغرات المعرفة والتشاور مع المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المعارف. وقد خضع كل من العملية ونتيجتها لعمليات استعراض نظيرة.[3]

النطاق

إن طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي بتحديد "القضايا الحرجة و/أو الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية" قد فسرتها لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية كطلب لتحديد القضايا التي *تُحدث تأثيراتها أو تمثل تهديدات* بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية في واحد أو في العديد من أبعاده الأربعة (التوافر، سُبل الحصول، الاستغلال/التغذية والاستقرار) الآن أو في المستقبل. ويمكن لهذه القضايا أن تكون إما حرجة أو ناشئة أو كلاهما معاً.

إن القضية الحرجة هى قضية لها تأثير عميق على بُعد واحد أو أكثر من أبعاد الأمن الغذائي، سواءً مباشرة أو بصورة غير مباشرة، إيجابية أو سلبية. وقد يكون هذا الأثر عالمياً أو قد يؤثر على مجموعة أو أكثر من التجمعات السكانية المُعرضة بصورة خاصة. وبهذا المعني، تشمل القضايا الحرجة الاتجاهات ومحركات نُظم الأغذية والتغذية، بما في ذلك التغيرات التي تزيد من تعرض السكان لعدم الأمن الغذائي وإلى نقص التغذية (مثل تغير المناخ). ويمكن لهذه القضايا أن تكون محلية أو عالمية، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وليدة أو ثابتة ومستمرة. ويمكن أن تكون نُظمية أو ذات صلة بواحدة أو أكثر من النقاط الحرجة داخل النظام. ونظراً لطبيعة عدم الأمن الغذائي ذاته، فإن القضايا التي لها تأثير

[1] في سياق لجنة الأمن الغذائي العالمي، ينبغي التمييز الواضح بين (1) القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، التي هي مناط العملية الحالية، و (2) أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تجري مناقشتها داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي وتخضع لقراراتها، تبعاً لعملياتها الخاصة المتميزة.

[2] إن وصف هذه العملية، وكذلك الاستبيان ذى الصلة، يأتي بيانه في مذكرة العملية والمفهوم، 9 يناير/ كانون الثاني 2014 (المتوافرة على www.fao.org/cfs/cfs-hlpe).

[3] وضعت هذه الوثيقة على يد لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية. ويود فريق الخبراء هذا أن يوجه الشكر الحار إلى الخبراء التالية أسماؤهم الذين قدموا تعليقات مفيدة بشأن هذه العملية و/أو على نسخة سابقة من هذه الوثيقة: عثمان باديان، وJoachim von Braun، و Jonathan Brooks، و Jennifer Clapp، و Joanne Daly، و Shenggen Fan،و Charles Godfray، و Bernard Hubert، و Ruth Meinzen-Dick، و Erik Millstone، و Richard Mkandawire، Maria Emilia Pacheco، Martin Pineiro، و Jules Pretty، و Rudy Rabbinge، و Maruja Angelica Salas، و William Sutherland، و MS Swaminathan، و Tom Wakeford، و Michael Windfuhr. وفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية هو وحده المسؤول عن محتوياتها النهائية.

على مُعظم السكان المعرضين وعلى المرأة تكون مثار قلق بصفة خاصة. ويمكن للقضايا الحرجة أن تشمل قضايا ثابتة مستمرة، وقضايا طويلة الأجل ولها تأثيرات معروفة على الأمن الغذائي والتغذية. فبالنسبة للقضايا الحرجة، قد تتوافر معلومات كافية أو حتى وفيرة، غير أن قاعدة المعارف قد لا يتم "تقاسمها" من جانب جميع الجهات الفاعلة بصورة كافية، ونتيجة لذلك، قد تأتي الاستجابات السياساتية غير كافية أو غير ملائمة.

ومن بين القضايا الناشئة قضية تكتنفها جوانب القلق، ويمكن أن تُصبح حرجة في المستقبل. ويمكن أن يكون هذا هو الحال، مثلاً، إذا لم تُعرف جيداً تأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية، ولكن تبدو أنها متزايدة، وبسرعة غالباً. ويمكن أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للقضايا القائمة منذ وقت طويل، ولكن لم يبدأ فهم تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة إلا فى الآونة الأخيرة. ويمكن أن تشتمل القضايا الناشئة على تغييرات تعتور القضايا القائمة منذ وقت طويل، أو التطورات المستجدة، مثل التكنولوجيات الجديدة. ويمكن أن تشمل القضايا المُعرضة لتغيرات سريعة ومتسارعة: وقد يفتقر صُناع القرارات إلى الدلائل على نطاق المشكلة وديناميتها، وبشأن تأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية، وفيما يتعلق في بعض الأحيان بدرجة التأثير المُطلق (الإيجابي أو السلبي). وتشمل القضايا الناشئة القضايا التي قد تحتاج إلى بحث فوري من أجل تحسين فهمها والتفكر في استجاباتها المحتملة المبكرة، وذلك لتفادي مشاكل عويصة متوسطة الأجل أو طويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية في وقت لاحق.

التحديات المنهجية

من الصعب أحياناً التمييز بين القضايا الحرجة والقضايا الناشئة، حيث أن قضية ما قد تبدو "ناشئة" في نظر البعض، بينما هى حرجة فعلياً بالنسبة للآخرين. وأيضاً يمكن لقضية حرجة قائمة منذ وقت طويل أن تتأثر بتغييرات مهمة فيُنظر إليها لذلك كقضية حرجة وناشئة.

إن تحديد القضايا الحرجة والناشئة من منظور قائم على القرائن في مجال الأمن الغذائي والتغذية يأتي وفي كنفه تحديات محددة.

فأولاً، هناك العديد من التخصصات الضالعة في تحديد وتأطير القضايا ذات الصلة، وهناك العديد من الطرق المختلفة لربط القضايا بالأبعاد الأربعة للأمن الغذائي. وتتفاوت القضايا من حيث التخصص، من العلوم البيئية أو الغذائية والهندسة الزراعية إلى العلوم الاقتصادية والسياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى. إن كل تخصص يأتي برؤيته الخاصة، ومجال تركيزه ومفاهيمه وتفسيره لقضايا الأمن الغذائي والتغذية، يؤطر ويُركَز بواسطة منهجيات ونُهج محددة. إن ثمة آراء متداعمة، وإن كانت متفاوتة، يمكن أن تنشأ من هذه المواجهة بين النُهج التخصصية.

ثانياً، إن الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية يُنظر إليهما غالباً في الماضي على أنهما منفصلتين عن القضايا القطاعية الأخرى (البيئة، النقل، الطاقة، الخ)، ولكنهما الآن في الواقع، يتفاعلان مع بعضهما البعض. فيمكن لقضايا جديدة أن تنشأ بصورة محددة نتيجة لزيادة أوجه التكافل.

ثالثاً، يمكن للقضايا أن تنشأ في المستقبل وتحتاج إلى أن تكون متوقعة، ولا يجب التعامل معها على أساس أنها حقيقة ماضية. وهذا يتطلب استخدام طرق محددة، مثل الأدوات التوقعية، أو طُرق استشراف الآفاق، وذلك لفهم ولتوثيق الاتجاهات البازغة وتحديد القضايا الناشئة في سياق متطور.

رابعاً، تشهد السياقات تغييرات متواصلة وتتفاوت القضايا مع مرور الوقت، كما يحدث ذلك للمعارف بشأن هذه القضايا، ويحدث ذلك علي غير توقع فى بعض الأحيان. إن أى محاولة لتحديد قضايا حالية أو متوقعة عند مرحلة محددة من الزمن سوف تحتاج إلى تحديثها بصورة متواترة.

خامساً، وفي النهاية تأتي المعارف بشأن القضايا الحرجة والناشئة من العلوم والدوائر الأكاديمية، وإن كانت تأتي أيضاً من خبرة الجهات الفاعلة اجتماعياً، ومن الممارسات الميدانية. ويدرك فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية الحاجة إلى الاعتراف والعمل مع نُظم المعارف المتنوعة والقائمة على القرائن، مع القبول في نفس الوقت بالتحدى الحقيقي الذي يمثله هذا الهدف، إلى جانب أهداف أخرى عندما تتصل المسألة بتقييم نوعية وسلامة نُظم المعارف المختلفة، وإيجاد الطرق لمقابلتها ومقارنتها بما في ذلك نتائجها.

نهج نُظمي

وبأخذ الاعتبارات الواردة أعلاه في الحسبان، وفي أعقاب استعراض للطرق والنُهج المستخدمة في عمليات مماثلة في ميادين ذات صلة (Sutherland وآخرون، 2009، Sutherlan وآخرون، 2010، Sutherland وآخرون، 2011، Sutherland وآخرون، 2013، Pretty وآخرون، 2010، Foresight، 2011)، قامت لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية بصياغة عملية محددة ومخصصة لتلبية الطلب الوارد من لجنة الأمن الغذائي العالمي.

إن العملية التي طورها فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية تتأسس علي نهج نُظمي. ولتحديد القضايا، قامت لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية أولاً، ببحث نهاية السلسلة السببية، كمعيار أساسي: تأثير القضايا على الأمن الغذائي والتغذية. وبحثت لجنة التوجيه هذه الروابط السببية المتنوعة من خلال هذا النظام من قضايا تتعلق بالتأثيرات، وبالطبيعة المختلفة لهذه الروابط السببية (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية)، ووضعت في اعتبارها أن كل واحدة منها يمكن أن تُوصف بطرق مختلفة داخل الميدان، وبأدوات التخصصات الأكاديمية المختلفة، ونُظم المعرفة المختلفة. وتعترف هذه العملية، من حيث الأساس، بأن الأمن الغذائي والتغذية تتأثر بقياسات متنوعة، وأن طائفة واسعة من وجهات النظر تكون ضرورية للحصول على الصورة الكاملة لهذه القضايا التي تُشكل الأمن الغذائي والتغذية اليوم (انظر مثلاً http://www.gecafs.org).

وقد بدأت هذه العملية بتحديد مجموعة من المعايير لتقييم القضايا من حيث كونها "حرجة" و/أو "ناشئة" من زاوية تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية:

- القضية النُظمية: الأهمية و/أو التداعيات على نطاق النظام ككل؛

- التغذوية: تشمل هذه القضية الجوانب ذات الصلة بالتغذية؛
- العمق: مدى أهمية هذه القضية لنُظم الأغذية والتغذية ككل، أو إلى أجزاء محددة من تلك النُظم؛
- النطاق: عدد الأشخاص المتأثرين بذلك؛
- الإطار الزمني: مدى عُجالة هذه القضية، أو مخاطر التأثيرات السلبية التي تتزايد مع مرور الوقت ما لم يتم التدخل بسرعة؛
- التسارع: وهى قضية يُحتمل أن تتزايد بسرعة في الأهمية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً؛
- ثُغرات المعرفة والفهم: وهي قضية لا توجد فيها المعارف وتجميع المعارف لتزويد صناعة القرار والمجتمع ككل بالمعلومات اللازمة.

إن المعايير الأربعة الأولى تساعد في عمل تقييم لمدى "حروجة" قضية ما. أما المعايير الثلاثة الأخيرة فتساعد على فهم البُعد الزمني ومتانة المعارف (بما في ذلك ثُغرات المعرفة)، للإمساك بـ الطابع "الناشئ" لقضية ما.

لذلك فقد صُمم استبيان لطلب المدخلات: وَصْفْ القضايا، وصفاتها الرئيسية، وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية وذلك طبقاً للمعايير الواردة أعلاه، وقاعدة البراهين التي تساند الكل.

ووُجه الاستبيان إلى الدوائر العلمية وكذلك إلى شبكات تنوع المعارف وأصحاب المعارف، وأُرسل إلى قائمة مكونة من 77 مؤسسة، ومنظمة، وشبكة معارف ذات أهمية عالمية وإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية مشاورة الكترونية جماهيرية وذلك للسماح لأى حائز للمعرفة يرغب في ذلك بالمشاركة. وقد أُبلغ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والفريق الاستشاري أيضاً بتلك المشاورة. ووُضعت المعلومات على المشاع على موقع الويب التابع لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية.

وقد تم جمع ما يبلغ مجموعه 132 قضية من 53 مساهماً مختلفاً: 25 مؤسسة معارف ردت على الطلب، فتم تقديم ما مجموعه 90 قضية، وتم تلقي 42 قضية من 28 مصدراً مختلفاً من خلال التحقيق العام. ويُقر فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية مع الامتنان بالوقت والمساهمات التي قدمها جميع المشاركين.[4]

اختيار مجموعة من القضايا

أوجزت أمانة فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية نتائج التحقيق وذلك في وثيقة تجميعية، متاحة على موقع الويب التابع لهذا الفريق جنباً إلى جنب مع تقرير كامل للمحاضر.[5] وقد اقترحت الوثيقة التجميعية تجميعاً

[4] أثناء اجتماع فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية في مايو/أيار 2014، عقدت لجنة التوجيه أيضاً مناقشة عامة مع الباحثين المهتمين، وأصحاب المعارف وأصحاب الشأن في جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا. وقد مكنت المناقشة، إلى جانب نقاط أخري، من إبراز أهمية البُعد الاجتماعي في العديد من القضايا.

[5] إن الوثيقة التجميعية للتحقيق وكذلك محاضر الجلسات الكاملة متوافرة على العنوان www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

خرائطياً منظماً لجميع القضايا الواردة، وحددت عشرة مجالات مواضيعية واسعة هي (النُظمية، والموارد والبيئة، والاستهلاك، والإنتاج، والتنظيم الاقتصادي والتجارة، الشؤون الاجتماعية، والحوكمة، والصراعات، والأزمة، والمعارف) والتي تَكُون داخلها مجموعات فرعية من القضايا.[6] وعلى أساس ذلك، تم تحديد خمس مجموعات نوعية من القضايا، مع مراعاة صفات القضايا المتعددة المعروضة في التحقيق والصلات البينية القائمة فيما بينها.

- أنماط الاستهلاك المتغيرة والأمن الغذائي والتغذوي
- الموارد الطبيعية والأمن الغذائي
- الثروة الحيوانية والأمن الغذائي
- التغيرات الاجتماعية في الزراعة والأمن الغذائي
- تطور نُظم الأغذية، والحضرنة والعولمة والأمن الغذائي

أدت القائمة الكاملة بالقضايا، والمجموعات النوعية الخمس، وكذلك القضايا التسع التي كانت تمثل موضوعات تقارير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية،[7] كنقطة بداية لعملية تكرارية، تنهض على أساس المعايير، والتي أمكن بواسطتها للجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية أن تضم القضايا الرئيسية في قائمة قصيرة. واشتملت عملية الضم هذه على بحث الثُغرات، وتدقيق وصف القضايا، والإمساك بصلات القضايا بعضها ببعض، وكيفية ترابط القضايا بعضها ببعض (وغالباً ما تكون قضايا مُحرِكة)، كما اشتملت علي مدى ارتباطها بطائفة واسعة من المجالات المواضيعية. وبعمل ذلك، أمكن لأعضاء لجنة التوجيه الاستفادة من خلفيتهم المتعددة التخصصات وخبراتهم المتنوعة، وكذلك من التقارير الموجودة حالياً لدى فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية. وقد رأت لجنة التوجيه أن القضايا التسع التي كانت مناط طلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي لإصدار تقرير من فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية أن تُدرَج عملياً في قائمة بالقضايا الحرجة و/أو الناشئة، ناهيك عن أن لجنة الأمن الغذائي العالمي قد أدرجتها بالفعل في جدول أعمال سياساتها.

وقد صيغت القائمة النهائية أيضاً بحيث إذا أُخذت القضايا ككل فإنها تغطي أوسع مجال ممكن.

إن هذه العملية المتكررة، التي حدثت في العديد من الجلسات أثناء اجتماع لمدة ثلاثة أيام عقدته لجنة التوجيه، قد أدت إلى وضع القائمة الآتية للقضايا الرئيسية الخمس، التي تُكمل قائمة القضايا التسع التي طلبت لجنة الأمن الغذائي

[6] قضايا نُظمية: نُظمية ومعقدة، إنمائية. الموارد والبيئة: تغير المناخ، والأرض، والمياه، والطاقة البحرية/المائية، والموارد الوراثية. قضية الاستهلاك: الطلب علي الأغذية، التغذية، الأمن الغذائي. الإنتاج: الإنتاج العام، الخسائر، الإنتاج الحيواني، الإنتاج النباتي، نُظم الإنتاج والابتكار. التنظيم الاقتصادي والتجارة: التجارة، تنظيم سلسلة الأغذية والأسواق، المال والائتمان. قضايا اجتماعية: عمليات النزوح، العمالة، الحماية الاجتماعية، نوع الجنس، الشباب. الحوكمة: الحوكمة والحقوق. الصراعات والأزمة. المعارف: توليد البيانات والمعارف، والبحوث، والتثقيف، والتدريب، وبناء القدرات.

[7] تقلب الأسعار والأمن الغذائي، حيازة الأرض والاستثمارات الدولية في الزراعة، الأمن الغذائي وتغير المناخ، الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي، أنواع الوقود الأحيائي والأمن الغذائي، الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي، مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الفاقد والمُهدر من الأغذية في سياق نُظم الأغذية المستدامة، الماء والأمن الغذائي.

العالمي بالفعل إجراء دراسة يقوم بها فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية بشأنها لتزويد المناقشات السياسية بالمعلومات:

- التغذية الصحية في نُظم صحية متغيرة
- نُظم الثروة الحيوانية والأمن الغذائي والتغذية: التحديات والفرص
- عدم المساواة والأمن الغذائي والتغذية: حتمية تلبية احتياجات السكان المحرومين والمعرضين
- الدور المتزايد لأسواق المال في الأمن الغذائي والتغذية
- سُبل الوصول إلى نُظم أغذية مستدامة: السعي من أجل صحة الإنسان والبيئة للجميع

إن كل قضية من هذه القضايا الخمس تعتمد منظوراً مختلفاً تنظر على أساسه إلى التغيرات النُظمية الرئيسية التي تحدث على صعيد القدرات لتأمين الأمن الغذائي والتغذية، والتي تحتاج إلى لفت أنظار صانعي القرارات إليها. وإذا أُخذت كُلها معاً، بما في ذلك العلاقات البينية القائمة فيما بينها، فإن هذه القضايا تشمل الكثير إن لم يكن مُعظم القضايا الأكثر ديناميكية وأهمية والمتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وفي العديد من المجالات المواضيعية التي حُددت أعلاه، وتَبلْوْر القضايا الأربع الأولى الاتجاهات الرئيسية التي تمثل تحدياً لقدرة النُظم الغذائية على كفالة الأمن الغذائي والتغذية. فتستكشف القضية الأولى التغيرات في النظام الغذائي واستهلاك الأغذية من حيث ارتباطها بتطور نُظم الأغذية. أما القضية الثانية فتتصل بمكون من أهم المكونات في تغيرات النُظم الغذائية ألا وهو: زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية، والذي يخلق فرصاً وإن كان يزيد أيضاً من الضغوط على الموارد الطبيعية. وتعترف القضية الثالثة بأن استمرار عدم المساواة في عدد متزايد من الحالات في الحصول على الموارد الطبيعية، وكذلك الدخل المتوافر للحصول على الأغذية يمثل تحدياً رئيسياً لكفالة الأمن الغذائي والتغذية. أما القضية الرابعة فهي أكثر الظواهر الناشئة اتصالاً باتجاهات عولمة الأغذية وبارتباطاتها المتزايدة بالسلع غير الغذائية وبأسواق المال. وتشمل القضية الخامسة جميع القضايا الأخرى وذلك عن طريق التحقيق في الطريقة المثلى للتصدى المشترك لهذه التحديات، وغيرها أيضاً، بصورة مستدامة، وذلك في سياق الموارد المحدودة.

وبالوصول إلى هذه القائمة القصيرة للقضايا ذات الأهمية العالمية والمحلية، وكما يؤكد ذلك اتساع التغذية الراجعة التي يتلقاها فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية كجزء من التحقيق، يعترف فريق الخبراء بأن صُناع السياسات قد يواجهون في الواقع بقضايا أكثر بكثير، وأن أولويات مختلفة قد تظهر في سياقات مختلفة، طبقاً للأوضاع المحددة الإقليمية والوطنية أو المحلية.

ولكل من القضايا الخمس التي تم تحديدها، قدمت لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية المزيد من الوصف التفصيلي[8] للقضية ذاتها وعلاقتها بالقضايا الأخرى، انظر الأقسام من 1 إلى 5 أدناه.

[8] وبالنظر إلى الغرض من هذه الوثيقة واتساع كل موضوع، قررت لجنة التوجيه الحد بدرجة كبيرة من الإشارة إلى المراجع في الوصف التالي للقضايا، ويمكن الاطلاع على قائمة مراجع أكثر تفصيلا واتساعاً، فيما بين العدد الكبير جداً غالباً الذي يمكن أن يفيد في توثيق كل قضية، في المحضر الكامل للتحقيق (المتوافر على الخط مباشرة على العنوان www.fao.org/cfs/cfs-hlpe).

1- التغذية الصحية في نُظم غذائية متغيرة

يشمل نظام الأغذية جميع العناصر (البيئة، السكان، المُدخلات، عمليات التجهيز، البنية الأساسية، المؤسسات، الخ)، وكذلك الأنشطة ذات الصلة بالإنتاج، والتجهيز، والتوزيع وإعداد الأغذية واستهلاكها، ومخرجات هذه الأنشطة، بما في ذلك المخرجات الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2014أ). وتظل نُظم الأغذية متنوعة وإن كانت تتمحور كلها حول العالم نتيجة للعولمة (انظر القضية 4 بشأن أسواق المال فيما يلي). إن سرعة هذه التغيرات، وتوحد اتجاهها – وتنوع إنتاج الحبوب واللحوم، مثلاً – والمزيد من الاستهلاك من الأغذية عالية التجهيز، التي توزع عبر عدد أقل من القنوات الأكثر تمركزاً، تكمن وراء التغيرات الغذائية العميقة التي شاهدناها في أواخر الـ 20 سنة الماضية.

وهناك العديد من نُظم الأغذية، التي تتعايش في نفس البلد وحتى في نفس المدينة. ويُشير أحد التقديرات إلى أن نُظم الأغذية الزراعية الصناعية تستأثر الآن بنسبة تتراوح بين 40–45 في المائة من استهلاك الأغذية، بينما تستأثر النُظم التقليدية بـ 50–55 في المائة (Rastoin و Ghersi، 2010). غير أنه يصعب في الواقع تحديد الفرق. فالحضرنة تؤدى إلى قيام نُظم للأغذية والسلوكيات المُسَبِبةْ للسمنة. فقد ركزت الطلب على الأغذية، بينما ارتفعت الدخول ارتفاعاً سريعاً، وبخاصة في أجزاء واسعة من آسيا. وقد أثرت هذه الاتجاهات تأثيراً كبيراً في تطور نُظم الأغذية، بما في ذلك كيفية تحديد مصادر الأغذية وكيفية تسويقها إلى المستهلكين. فمثلاً، ازدادت الزراعة بالعقود زيادة كبيرة مثلما ازداد ضلوع بائعي الأغذية بالتجزئة في الإنتاج. وقد ازداد التركز السوقي بين تجار السلع ومسؤولي تجهيزها جنباً إلى جنب مع التوسع السريع في أسواق السوبر ماركت في معظم أقاليم العالم (Colonna، Fournier و Touzard، 2013؛ Reardon، Timmer و Minten، 2012). وتظهر الأغذية الجديدة المُجهزة تجهيزاً أولياً على الدوام، وتستمر منافذ بيع الأغذية السريعة في الاتساع. وقد أدت التغيرات المتشابكة في نُظم التغذية ونُظم الأغذية إلى انتقال سريع في النُظم الغذائية البشرية عبر العالم. وقد ارتبط الانتقال السريع في النُظم الغذائية نحو "النُظم الغذائية الغربية" في العديد من البلدان بالاتجاهات العالمية في التجارة، وبالحضرنة، وبتسويق الأغذية، والنفوذ المتزايد لصناعات الأغذية المتعددة الجنسيات، وكذلك وسائل الإعلام والتغيرات في أسلوب الحياة (Popkin، 2006). وقد أدت الشركات الكبرى لتجهيز الأغذية إلى تغيير الطريقة التي يحصل بها الكثير من المستهلكين على الأغذية ويستهلكون أغذيتهم وكذلك نُظمهم التغذوية. ولم تُفد جميع تلك التغيرات الصحة العامة. فازدياد توافر عدد محدود من المحاصيل الرئيسية قد أدى إلى تيسير الوصول إلى الأغذية الرخيصة الكثيفة الطاقة. وتُتاح التحليلات الجيدة لهذه الظواهر مثلاً في تقرير *حالة الأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة* (منظمة الأغذية والزراعة، 2013أ).

على الرغم من تَركُز الاهتمام بالأمن الغذائي تاريخياً على المتحصل الإجمالي من السعرات الحرارية، يوجد اليوم اهتمامٌ ثلاثي، وهو عبء ثلاثي مكون من سوء التغذية، في المتحصل الغذائي من الطاقة (الجوع، والذي تقدره منظمة الأغذية

والزراعة بأنه يؤثر في 842 مليون شخص عالمياً؛[9] وثمة عبء ثانٍ يتخذ شكل حالات نقص المغذيات، كالحديد، واليود، وفيتامين ألف، ويصيب نحو ملياري نسمه؛[10] وثمة عبء ثالث يتمثل في العدد المتزايد سريعاً في الأشخاص زائدي الوزن الذين تُقدِر منظمة الصحة العالمية عددهم بـ 1.4 مليار بالغ (35 في المائة من مجموع سكان العالم البالغين) في 2008، والذين يوجد 500 مليون منهم (11 في المائة) مصابون بالسمنة.[11] وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك 40 مليون طفل دون سن المدرسة كانوا يعانون من زيادة الوزن أو السمنة في 2008. وتتداخل هذه الفئات، ذلك أن كلاً من حالات نقص السعرات الحرارية والسمنة يمكن أن يتعايشا مع حالات نقص المغذيات، بينما حالات نقص المغذيات يمكن أن تحدث لدى الأشخاص الذين يحصلون على متحصل مناسب من السعرات الحرارية. ومع ذلك، فإن تداعيات كل من تحسن فهمنا لأهمية التغذية والنمو السريع في حدوث زيادة الوزن والسمنة لدى كل من البلدان المتقدمة وعدد من البلدان النامية يخلق تحدياً جديداً للأمن الغذائي يواجه الحكومات، وهو تحدٍ لا يستجيب لسياسات الأمن الغذائي التي تركز فقط على المتحصل من السعرات الحرارية.

وعلى الرغم من الحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأوجه لحل مشكلات التغذية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، فإن تغيرات نظام الأغذية سوف تلعب دوراً رئيسياً في علاج هذا العبء الثلاثي (Herforth، 2012؛ Pinstrup-Andersen، 2014). ولن يكفي البحث عن حلول لهذه المشكلة على مستوى المستهلك فقط، بالتثقيف وبالمشورة الغذائية. فممارسات المستهلكين تتأثر بالكثير من أدوات القياس السياقية. كما أن الاختيارات التي تتم في كل مرحلة من مراحل نُظم الأغذية لها أهميتها الخاصة. ومع ذلك، فإن تطور نُظم الأغذية يسير على هدى مجموعة أهداف لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة. ذلك أن تحسن الصحة والتغذية هما هدف واحد من بين هذه الأهداف الكثيرة. وتسير في ركاب هذا الهدف الحاجة إلى السلامة الاقتصادية، مثلاً، التي تشمل حافزاً لتخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسن الصحة والتغذية غالباً ما تكون تابعة لأهداف أخرى، ويرجع ذلك لأسباب من بينها أن هناك نقصاً في القرائن العملية بشأن أفضل الطرق لتحقيق ذلك. فإذا كان المزارعون، ومُجَهزو الأغذية، والجهات الفاعلة الأخرى في نظام الأغذية يسعون لتحقيق غايتي الصحة والتغذية، وجب إدماج هاتين الغايتين مع غايات أخرى ذات أهمية مساوية أو أهمية أكبر بالنسبة للجهات الفاعلة المعنية.

وقد كان فهم الكيفية التي يمكن بها لنُظم الأغذية أن تُسهم في تحقيق نتائج أغذية أكثر صحة هو القضية التي تُثار في معظم الأحيان على الدوام في الاستبيانات التي استُكملت عند إعداد هذه المذكرة، فالمساهمات ذات الصلة بالصحة تطرقت إلى الكثير من القضايا، من بينها الحاجة إلى وجبات غذائية صحية وأكثر توازناً، وتحسين التغذية. وقد ركز عدد من الاستبيانات على النُظم الغذائية الصحية للأشخاص المُعرضين، بما في ذلك أولئك الموجودون في أماكن كثيرة من

[9] التقديرات لـ 2011–2013 من بوابة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالجوع على الخط، والتي تم الدخول إليها في 25 يونيو/حزيران 2014 (متوافرة على http://www.fao.org/hunger/en/).

[10] تقدير لفقر الدم عالمياً من منظمة الصحة العالمية، التي تم الدخول إليها في 25 يونيو/حزيران 2014 (وهي متاحة على http://www.who.int/nutrition/topics/ida/en/).

[11] صحيفة الوقائع رقم 311 لمنظمة الصحة العالمية، التي روجعت في مايو/أيار 2014، وتم الدخول إليها في 25 يونيو/حزيران 2014 (متاحة على http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs311/en/).

أفريقيا، وفي الاقتصادات الناشئة ذات الدخل المتوسط. وتُشير ردود الاستبيان إلى الحاجة إلى تنوع كافٍ في الوجبات الغذائية لتحسين تغذية السكان ذوى الدخل المنخفض، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في أزمة. أما في أوقات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، تتدهور تغذية الأُسر ذات الدخل المنخفض، وتتعرض القدرات المستقبلية للخطر (فيصاب التعليم بالانكماش، وتباع الأصول الإنتاجية في بعض الأحيان وهلم جرا). ونظراً للتبعات الطويلة الأجل للتغذية الفقيرة في مقتبل الحياة، فقد أشار أصحاب الإجابات إلى سوء التغذية أثناء الطفولة على أساس أنها قضية مهمة بصفة خاصة.

تسارع في الانتقال الغذائي

توجد لدى بعض الأقاليم تعدادات سكانية كبيرة تمر بكل الفئات الثلاث للنُظم الغذائية غير الصحية: نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة. ذلك إن الانتشار المتزايد للوجبات الغذائية غير الصحية، والسمنة والأمراض غير المُعدية ذات الصلة بالنُظم الغذائية تحدث حتى مع استمرار الجوع وسوء التغذية في مختلف القطاعات السكانية.

إن النمو الاقتصادي وزيادة الدخول تميل لأن تؤدى أولاً إلى زيادة في مقدار الأغذية التي يستهلكها الأفراد وأُسرهم، ثم إلى زيادة التنوع في وجباتهم الغذائية. وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة في إنتاج الأغذية المُجهزة والمكونة من مكونات حيوانية، مع وجود تداعيات بالنسبة لاختيار المحاصيل، وذلك مع ارتفاع الطلب على الأعلاف الحيوانية وعلى مكونات الأغذية المُجهزة، وبخاصة أنواع السكر والدهون مثل مشروب الذرة الغني بالفركتوز، وزيت النخيل (انظر المناقشة بشأن نُظم الثروة الحيوانية تحت القضية 2 أدناه).

إن الأغذية الكثيفة الطاقة التي تتكون أساساً من عدد محدود من السلع المحصولية والمنتجات المجهزة قد ارتبطت بازدياد حدوث الأمراض غير القابلة للانتقال وذات الصلة بالسمنة. ويرتبط هذا الاتجاه أيضاً بانخفاض المحتوى من الألياف والمغذيات في وجبات الطعام، مما يُسهم بدوره في زيادة حالات النقص التغذوي. وبالنظر إلى الاتجاهات القصيرة والمتوسطة، يكون علينا أن نراعي تأثيرات تغير المناخ على نُظم الأغذية. ومع تزايد عدم اليقين البيئي، تُصبح قدرة نُظم الأغذية على المقاومة مهمة بدرجة حرجة. فمن المحتمل لنُظم الأغذية ووجبات الطعام أن تتأثر من خلال إنتاجية المحاصيل، وتفاوت توافر المياه، وكذلك مع تزايد تقلب أسعار السلع الذي يرتبط بتغير المناخ (Wheeler و Von Braun، 2013).

إن التغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية لمختلف الأغذية هى تغيرات كبيرة وتلعب دوراً في النُظم الغذائية التي يتزايد عدم توازنها من الناحية الغذائية. ومع مرور الوقت، انخفضت تكاليف المُحليات والدهون انخفاضاً كبيراً مقارنة بتكلفة الفاكهة الطازجة والخضر. وتصب كل هذه العناصر في مصلحة تطور سريع جداً لنُظم التغذية. فمن بين الأسباب التي تجعل الصحة والتغذية مُلِحتيْن لهى السرعة التي يحدث بها الانتقال التغذوي ونطاقه الجغرافي. وعلى الرغم من أن مستوى الجوع بين سكان العالم قد انخفض، فإن الوجبات غير الصحية لم تتضاءل؛ بل على العكس، فبالنسبة لمليارات السكان في جميع أنحاء العالم، برزت حالات نقص المغذيات الدقيقة والسمنة كقضيتين حرجتين. وكان من

نتيجة ذلك، أن أصبحت البلدان تحتاج إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية على نطاق المنظومة، وتطوير سياسات متكاملة مشتركة بين القطاعات.

علاج سوء التغذية من خلال نهج نظام الأغذية

إن النظر إلى الأمن الغذائي والتغذية من منظور نُظم الأغذية ليسمح ببحث الارتباطات الداخلية بين مختلف نماذج الإنتاج والاستهلاك وتأثيراتها على التغذية والصحة. كما أن الجهود السابقة لمعالجة المشاكل التي تنشأ عن الوجبات غير الصحية بالتركيز على التثقيف التغذوي على مستوى المستهلك وحده لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً. وينبغي للوجبات الصحية أن توفر استهلاكاً مناسباً من المغذيات الكبرى المحتوية على الطاقة (الكربوهيدرات والبروتينات والدهون)، ومن المغذيات الدقيقة (الفيتامينات والمعادن) الضرورية للنمو والتطور الجسمي والإدراكي (منظمة الأغذية والزراعة، 2011أ). وينبغي لنهج يقوم أساساً على الأغذية تجاه الصحة أن يساعد في التعامل مع المشكلات الصحية المزمنة، مثل الدرن الرئوي ومتلازمة العوز المناعي المكتسب. ولاستهداف وجبات غذاء صحية، على الحكومات أن تفهم كيف تتقاطع الزراعة ونُظم الأغذية المختلفة مع التغذية والصحة.

وتدعو هذه المشكلة إلى إعادة تشكيل نُظم الأغذية، وإدراج نُهج تراعي الاعتبارات التغذوية داخل السياسات والمشروعات الزراعية، وكفالة وجود تنوع في اختيار المحاصيل والمنتجات الزراعية الأخرى، وإجراء تقييم للتدابير المحتملة لزيادة المغذيات الدقيقة في التربة، وذلك عن طريق إدراج مغذيات دقيقة في الأسمدة أو باستخدام نُهج زراعية إيكولوجية، وكذلك عن طريق تشجيع وجبات غذائية ونُظم غذائية أكثر استدامة، وتطوير التثقيف التغذوي في جميع الأعمار. وسوف يستلزم ذلك فهماً أفضل لُمحفِزَات تغيرات استهلاك الأغذية.

أما بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون أساساً على نُظم الأغذية التقليدية، فهناك فرص مهمة لتحسين التغذية عن طريق الوصول إلى وجبات متوازنة، وبيئة صحية (وبخاصة، المياه النظيفة) مع التركيز على تقليل عبء الوقت الذي تستغرقه المهام الأُسرية المتوقع تقليدياً من المرأة القيام بها (Herforth، 2012). وفي الحقيقة أنه يُمكِن لاتباع العادات الصحية والنظافة أن تمثل أهمية حرجة، حيث أن الأشخاص غير الأصحاء تواجههم مشاكل أكثر في إطعام أُسرهم بصورة سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجهود أن تُبذل لزيادة تنويع إمدادات الأغذية (Khoury وآخرون، 2014). ولهذا السبب يمكن لتطوير نُظم الزراعة الزراعية الإيكولوجية أن تُشجع على غرس محاصيل أكثر تنوعاً وتساعد في منع انخفاض وجبات الغذاء الصحية (David، 2009). ويمكن للتنوع البيولوجي أن ينهض بدور مهم في الإنتاج الزراعي — الإيكولوجي المستدام، وكذلك في النهوض بالتغذية (Fanzo وآخرون، 2013). إن التنوع البيولوجي والأغذية متشابكيْن تشابكاً وثيقاً مع الجوانب الثقافية والروحية للأغذية، ويمكن لذلك أن يؤخذ فى الحسبان من أجل تطوير وجبات غذائية ذات قيمة تغذوية أعلى.

وفي معظم البلدان، وبخاصة في البلدان النامية، توجد سُبل متعددة تربط بين النظم الغذائية والتغذية نظراً لأن العديد من نُظم الأغذية تتعايش مع بعضها البعض (Pinstrup-Andersen، 2014). إن الأُسر التي تعيش على الكفاف (وبصورة

كاملة في النادر) تكون معتمدة ذاتياً إلى حد كبير على إمداد نفسها بالأغذية اللازمة ويكمن السبيل المُهيمن في اختيار المحاصيل، وكمية الأغذية المُنتجة، والوقت المتاح لإعداد الأغذية، وفي أنماط الاستهلاك. إن الأغلبية الكبيرة من الأُسر في أنحاء العالم تُشارك بمستوى ما في اقتصاد السوق: فعند المستوى الأدنى من التكامل، تقوم الأُسر بزراعة الأغذية من أجل الاستهلاك المباشر للأُسر، وتشتري و/أو تبيع بعض الأغذية، ومعظمها مكونات خام. وبالتحرك على طول هذه السلسلة المتصلة، حيث يزداد الدخل القابل للتصرف و/أو يقل الوقت أو فرصة الطهي داخل الأسرة (مثلاً، فرصة وجود مطبخ أو إمكانية الحصول على وقود الطهي لهو أمرٌ صعب بالنسبة لسكان الأحياء الفقيرة في الحضر). وتميل الأُسر إلى استهلاك المزيد من الأغذية المُجهزة والأغذية المطهوة خارج المنزل. كما أن الانخراط في السوق يفتح مسارات إضافية بين التغذية ونُظم الأغذية: فتبدأ القوة الشرائية للأسرة تظهر كشئ مهم، وبخاصة بالنسبة للمشترين الآخرين في السوق المحلية، وينطبق ذلك على نوعية الأغذية التي تُطرح للبيع في السوق. إن سلامة الأغذية ونوعية الأغذية المُجهزة تستحوذ على أهمية أكبر. كما أن الطلب على وقت أحد الجنسين بصفة محددة يظل مهماً، وبخاصة عندما يُدفع بالمرأة إلى أسواق العمل ويَجِدْن وقتهُنَ يضيق بسبب تزاحم الطلب عليه من جانب الوظائف الإنتاجية والإنجابية.

ينبغي أن تُفهم هذه المسارات في سياقها المحلي وذلك قبل اقتراح السياسات. إن قضية عدم المساواة ينبغي بالتأكيد أن تُبحث (انظر المناقشة في القضية 3 أدناه) وكذلك العوامل الأخرى، بما في ذلك الفاقد والمُهدر، والفاقد من المغذيات في المراحل المختلفة من الحقل إلى طبق الطعام، وانخفاض تنوع وجبات الطعام، وسلوك المستهلكين. وفي الحقيقة، أن البيئة المحلية التي يعيش فيها المستهلك (بما في ذلك عوامل مثل المسافة بين المساكن الأُسرية ومنافذ بيع الأغذية السريعة، والحوانيت المحلية والحصول على التعليم) ينبغي النظر إليها بنفس مقدار النظر إلى الخيارات المُتاحة في السوق والظروف الفسيولوجية لكل شخص (مثل الحيوم الجرثومي في أحشائه) (Guillou و Matheron، 2014).

ثُغرات المعرفة

تتوافر الآن قرائن كثيرة بشأن تداعيات الصحة والتغذية الخاصة بنُظم أغذية مختلفة عبر طائفة واسعة من الميادين العلمية. وتحتاج هذه المعرفة إلى التوحيد من أجل الارتقاء بفهم كيفية تشكيل وتناول المسارات المؤدية إلى التغذية الصحية. وينبغي لهذا الجهد أن يساعد في تحديد أى تغيرات لازمة لنُظم التغذية من أجل تحسين الوجبات الغذائية، ناهيك عن جهود زيادة الإمدادات، وكيفية تحسين الكثافة التغذوية، وزيادة تنوع كل ما يُنتج ويُسوَّق. فما هي المحددات (الفسيولوجية، والحِسيةَ، والاجتماعية، والسياساتية، وما إلى ذلك) للتغيرات التي تعتور الاستهلاك؟ وكيف تُحرِك ديناميكيات تجهيز الأغذية وقطاع البيع بالقطاعي أنماط الاستهلاك؟ وكيف للحكومات والمجتمعات أن تُشجع السلوك الصحي، ووضع مقننات اجتماعية جديدة؟ وكيف لها أن تستفيد من تنوع النُظم الحالية بدلاً من تشجيع الاتساق في هذه النُظم؟ وما هو دور السياسات الجماهيرية في تعزيز الحصول على الغذاء الصحي، والمغذي، والمناسب ثقافياً للجميع؟ وكيف يمكن للحكومات والمجتمعات أن تُعزز، وتُشجع وتحمي النُظم الغذائية الصحية من خلال الإنتاج المستدام والتجهيز الذي يُعلِي من قدر التغذية؟ ما هى التدابير التي ينبغي لمختلف أصحاب الشأن، بما فيهم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يتخذوها؟ إن تحسين فهم المسارات القائمة بين مختلف أجزاء نظام الأغذية والصحة البشرية والتغذية وكيفية تغييرها عن طريق إدخال التغييرات السلوكية والسياساتية أمرٌ لازم على وجه

السرعة، وهو ما يستلزم بدوره إجراء تحاليل متكاملة وبحوث متداخلة التخصصات، وهما أمران لم يُطورا تطويراً كافياً. إن هذه النظرات الثاقبة من شأنها أن تعود بمردود مرتفع على مستوى الصحة والتغذية وأن تُعزز الأمن الغذائي.

2- نُظم الثروة الحيوانية والأمن الغذائي والتغذية: التحديات والفرص

يوفر الإنتاج المتصاعد بسرعة من الأغذية حيوانية المصدر إمكانات إدخال تحسينات تحويلية على الأمن الغذائي والتغذية وذلك عن طريق تعزيز سُبل الحصول على البروتينات والمغذيات الدقيقة الحيوية بالنسبة لملايين الفقراء، وتوفير الدخل وفرص العمالة، بما في ذلك ما يقدر بنسبة 70 في المائة من أشد السكان فقراً في العالم، والبالغ عددهم 1.4 مليار نسمة والذين يعتمدون على الثروة الحيوانية في كسب عيشهم (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). وفي نفس الوقت، تقع على توسع القطاع مسؤولية الاستهلاك المُفرط وغير الصحي لبعض أشكال الأغذية الحيوانية المصدر، وبخاصة، وبما لا يقتصر على البلدان المتقدمة فقط. إن نُظم إنتاج الثروة الحيوانية الكثيفة تحتاج إلى مستويات مرتفعة من الاستثمارات في التكنولوجيا التي تكون أيسر بالنسبة للعمليات الواسعة النطاق، والتي تتم على حساب مخاطرة أصحاب الحيازات الصغيرة بعدم القدرة على الاستفادة من هذه الفرص. وبالإضافة إلى القلق على صحة البشر المرتبط بالاستهلاك المُفرط، فإن إنتاج منتجات الثروة الحيوانية يخلق قدراً كبيراً من الكرب البيئي، بما في ذلك ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث التربة وتدهورها، وتلوث الماء والهواء. إن هذه التكاليف البيئية الكبيرة لنُظم الإنتاج المُكثف لا يتم تدخيلها في الأسعار. كما أن عمليات علف الحيوانات المغلقة، بصفة خاصة، ترتبط بعوامل خارجية، وبالقلق على رعاية الحيوانات، ويمكن لهذه الأنشطة أن تكون مصدراً لتلوث منخفض إذا زودت بالاستثمارات والتكنولوجيات المناسبة. إن السياسات العامة والإعانات لا تتركز غالباً على أصحاب الحيازات الصغيرة. فالمخاطر والفرص الخاصة بُنظم الثروة الحيوانية كبيرة، ويلزم الآن اتخاذ إجراءات لإعادة التوازن إلى الدور الذي يقوم به هذا القطاع وذلك نظراً إلى الزيادات المتوقعة في الإنتاج والاستهلاك.

تناولت خمسة عشر رداً من الردود على استبيانات نُظم الثروة الحيوانية والزراعة المعتمدة على الحيوانات، جاعلة إياها إحدى أكبر القضايا المثيرة للقلق لمجموعة أصحاب الردود على الاستبيانات. وقد عكست الردود التناقضات الظاهرة في تقييم نُظم الثروة الحيوانية، مع وجود بعض المساهمات التي تُشير إلى أهمية قطاع الثروة الحيوانية كوسيلة للقضاء على الفقر وتحسين كل من الحصول على الأغذية وعلى التغذية الأفضل، بينما ركزت ردود أخرى على تداعيات ارتفاع مستوى الاستهلاك العالمي من الأغذية الحيوانية المصدر، مثال ذلك الطلب العالمي على الحبوب، وكذلك الاهتمامات بصحة الحيوان ورعايته.

إن هذه القضية حرجة وناشئة: توجد معارف علمية كثيرة الآن تكفي لإنارة الطريق أمام السياسات التي يمكن أن تقلل بدرجة كبيرة من الأضرار التي تنشأ عن بعض نُظم الثروة الحيوانية بينما تزيد من النتائج الإيجابية بالنسبة للتغذية ولفرص كسب العيش التي يمكن أن يوفرها قطاع الثروة الحيوانية. وفي نفس الوقت أدى تسارع الطلب على الأغذية الحيوانية المصدر إلى استحداث دوافع جديدة وإلى تغير مقاييس المشكلات، والفرص التي يخلقها هذا القطاع، ومن الضروري الحصول على معارف جديدة لفهم هذه التغيرات، وكيفية تقاطعها مع بعضها البعض، ومع اهتمامات الأمن الغذائي والتغذية، وهي أمرٌ أساسي لإنارة الطريق أمام السياسات الفعالة للأمن الغذائي والتغذية.

ازدياد أهمية نُظم الثروة الحيوانية في نُظم الأغذية، كما يظهر ذلك من اتجاهات الإنتاج والاستهلاك والتجارة

إن نُظم الثروة الحيوانية عبر الكرة الأرضية ذات أهمية مركزية بالنسبة لنُظم الأغذية. فاللحوم والألبان والبيض توفر نحو 13 في المائة من الطاقة و 28 في المائة من البروتين الذي يُستهلك عالمياً مع ارتفاع نصيب البلدان المتقدمة من ذلك (20 في المائة و 40 في المائة على التوالي) (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). إن الطلب على الأغذية الحيوانية المصدر قد تزايد خلال العقود الزمنية القليلة الأخيرة بسبب النمو السكاني وزيادة الدخل، جنباً إلى جنب مع الحضرنة في البلدان النامية فيما يطلق عليه غالباً "ثورة الثروة الحيوانية" وهو الطلب الذي من المتوقع أن يستمر في التزايد بشدة. وتتفاوت كمية وأنواع الأغذية الحيوانية المصدر التي تستهلكها مجموعات وبلدان مختلفة وإن كان هناك تقارب واضح بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بصفة عامة. وقد تضاعف استهلاك اللحوم ثلاث مرات عالمياً خلال الـ 30 سنة الأخيرة، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2030 (Pingali و McCulloch، 2010). ويتزايد استهلاك اللحوم والألبان كذلك بصورة أسرع من النمو المتوقع لأى مُنتَج محصولي (Smith وآخرون، 2013). ويسير الانتقال التغذوي لدى البلدان النامية بصورة أسرع مما كان عليه تاريخياً لدى البلدان المتقدمة (Guyomard، Manceron وPeyraud، 2013).

ففي جانب الإمدادات، استقر إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر لدى البلدان المتقدمة وإن كان يزداد بسرعة في البلدان النامية. ويبدو ذلك ملحوظاً بصفة خاصة في الصين، ويبلغ أقصي تباطؤ في أفريقيا جنوبي الصحراء (Rae و Nayga، 2010). وتتفاوت نُظم الإنتاج من حيث السلعة والبلد، من الرعي المفتوح إلى النُظم المختلطة للمحاصيل/الثروة الحيوانية والنموذج الكثيف المُغلق السريع النمو، وبخاصة في مجال الدواجن والخنزير. وقد ترتب على ذلك ارتفاع في استخدام "الأغذية للعلف" مع استخدام نصف الحبوب التي ينتجها العالم الآن لعلف الحيوانات (مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، 2009)، مع تزايد الضغوط على الأراضي نتيجة لذلك. وهناك أيضاً اتجاه واضح إلى تكامل أوثق بين إنتاج المدخلات وإمداداتها، وبين التجهيز، والتسويق، وارتباطات المستهلك بسلاسل إمدادات الأغذية. إن أوجه القلق بشأن التركيز والعوائق تجاه المنافسة واضحة. فالمنتجات يجري تجهيزها بصورة أكثر اكتمالاً وتباع بصورة متزايدة في أسواق السوبر ماركت، أو تؤكل خارج المنزل. وتوجد أسواق كبيرة غير نظامية متعايشة مع هذه الأسواق النظامية الناشئة لدى البلدان النامية.

وعلى الرغم من إنتاج واستهلاك نسبة عالية جداً من الأغذية الحيوانية المصدر داخل الحدود المحلية، فإن التجارة تتزايد بما في ذلك وجود منتجات الثروة الحيوانية في 2006، نسبة 17 في المائة من قيمة التجارة الزراعية العالمية (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). وهناك تأثيرات أخرى مهمة لإنتاج الأغذية الحيوانية المصدر على التجارة الزراعية تتعلق بالحركة الدولية للأعلاف. فبالنسبة لبعض البلدان والأقاليم مثل الاتحاد الأوروبي والصين، فإن توافر الأعلاف المستوردة ذو أهمية حيوية لقطاع الثروة الحيوانية لديهما. فقد ازدادت واردات الأعلاف بأسرع من ازدياد واردات منتجات الأغذية الحيوانية المصدر. إن إنتاج الصين المتزايد من اللحوم، وتزايد إنتاج آسيا واستهلاكها بصورة أكثر اتساعاً، له تأثيره على إنتاج وتجارة الحبوب والبذور الزيتية الدولية. مثال ذلك (انظر Peine، 2013؛ و Sharma، 2014). وما فتئت الاختلالات التجارية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، والقيود على الحصص، وإعانات التصدير

والإنتاج، وكذلك القواعد التنظيمية لسلامة الأغذية، تشكل عوائق أمام انتقال الأغذية الحيوانية المصدر عبر الحدود. فتتركز الصادرات في أقل من عشرة بلدان، بما في ذلك بعض الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية (اللحم البقري، والدواجن)، وآسيا (الدواجن والبيض من جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وكذلك اللحم البقري من الهند) (Rae وNayga، 2010).

منظور أمن الأغذية والتغذية

إن نُظم الثروة الحيوانية هي مصدر مباشر للأغذية والتغذية، وتُسهم في مليارات فرص كسب العيش، وتوجد في صميم الكثير من التقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة. وتسهم الأغذية الحيوانية المصدر إسهاماً مهماً وإيجابياً في الصحة والتغذية وذلك عن طريق توفير السعرات الحرارية، والبروتينات والمغذيات الدقيقة. ويمثل الاحتفاظ ببعض الماشية، وبخاصة من جانب أشد الأُسر فقراً سبيلاً آخر للاحتفاظ برأس المال، كما يمثل في غالب الأحيان وسيلة ضرورية للفرار من الفقر (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). وفي نفس الوقت، يمكن لنُظم الثروة الحيوانية أن تُسهم بنسبة تتجاوز حجمها النسبي في إحداث الأضرار البيئية، وفقدان التنوع البيولوجي، والإضرار برعاية الحيوان، وبالنتائج السلبية للتغذية، وذلك عن طريق الاستهلاك الزائد عن الحاجة. وتوجد أيضاً هواجس مُوثَّقة جيداً بشأن الانخفاض الحاد في التنوع الجيني للثروة الحيوانية وذلك نتيجة للإنتاج الكثيف من حفنة قليلة من السلالات (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). وتشمل التطورات الناشئة مؤخراً إنتاج اللحم الاصطناعي (المسمى "اسكميت"، وهو لحم يُربى في طبق بتري لزراعة الخلايا داخل المختبرات)، والذي أدى إلى مناقشات عاصفة، يُشير فيها المناصرون إلى رعاية الحيوان وإلى المزايا البيئية، ويُشير فيها المعارضون إلى نُظم الأغذية المساهمة في "تخليقية" نظام الأغذية.

إن عدداً من الضغوط الاقتصادية، من بينها التوسع الحضري، والتوسع في زراعة المحاصيل، وتطوير صناعات التعدين والنفط والغاز قد عَرَّضت نُظم الثروة الحيوانية التقليدية للخطر، بما في ذلك الرعي البدوي المتنقل والرعي الرحال (الارتحال الموسمي من مراعي الصيف الجبلية إلى السهول الشتوية). ويرتبط الرعي البدوي المتنقل والرعي الرحال بمجموعة من القضايا، من إدارة بيئية (مثلاً، التعامل مع الجفاف)، إلى مكافحة الأمراض الحيوانية، والمحافظة على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي والعوامل الاقتصادية الخارجية مثل السياحة (Niamir-Fuller، 1999؛ Nelson، 2012)، مع التأثيرات الكلية التي تكون إيجابية بصفة عامة إذا أُحسنت إدارة النظام.

إن قطاع الثروة الحيوانية يحتل أربعة أخماس جميع الأراضي الزراعية، ويُستخدم رُبعها في زراعة المحاصيل العلفية (منظمة الأغذية والزراعة، 2006، 2009). وهناك دلائل قوية على أن أجزاء من هذا القطاع مرتبطة بمشاكل بيئية كبيرة، من بينها تدهور الأراضي الخطير، وارتفاع مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث المياه والهواء وفقدان التنوع البيولوجي، والتي تحمل كلها مخاطر واضحة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية. ويمكن عمل الكثير في حدود نُظم الإنتاج الحالية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة (منظمة الأغذية والزراعة، 2014) وزيادة كفاءة إنتاج الثروة الحيوانية والأعلاف، الأمر الذي يمكن أن يُخَفِض من الضغط على الأراضي (Steinfeld، و Gerber، 2010). وفي بعض المناطق الهشة، يلزم عدم تكثيف الإنتاج. ويلزم إجراء المزيد من التغييرات البعيدة المدى – في نهاية المطاف، في نُظم الأغذية —

من الإنتاج وصولاً إلى التجهيز، والتوزيع، والاستهلاك، وإدارة المُهدر – كتقليل الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية وعلى النُظم الإيكولوجية للكوكب (انظر القضية 5).

أما من ناحية الصحة البشرية، فإن مزايا الأمن الغذائي والتغذية التي تعود من الأغذية الحيوانية المصدر، هي مزايا تنطوي على إمكانيات ضخمة. حتى أن مقادير قليلة من الأغذية الحيوانية المصدر توفر البروتينات والمغذيات الدقيقة التي تدعم الكفاية التغذوية وبخاصة للمرضعات، وللأطفال وللأشخاص الذين يعانون من نقص المناعة. وفي نفس الوقت، فإن هناك أعداداً متزايدة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة من الذين يعانون من تأثيرات صحية ضارة ناتجة عن ارتفاع مستويات زيادة الوزن والبدانة، مع مجموعة من الأمراض المزمنة المرتبطة بذلك، وبعض حالات السرطان المرتبطة بصفة خاصة بالاستهلاك المُفرط من اللحم الأحمر واللحم المُجهز (Neumann وآخرون، 2010). وقد طالبت أحدث البحوث الموثوقة بزيادة المحتوى التغذوي النباتي الأصل والحد من استهلاك اللحوم، وبخاصة التي في أشكال عالية التجهيز (الصندوق العالمي لبحوث السرطان/المعهد الأمريكي لبحوث السرطان، 2014)، (انظر أيضاً القضية 1 والمساهمة المحتملة من جانب التثقيف بشأن الأغذية والتغذية).

إن الأمراض التي تحملها الأغذية تُلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية بسبب المُمْرِضات مثل بكتيريا *إي كولي* و*السلمونيلا*. ويُعتقد أن الأغذية لدى البلدان المتقدمة أصبحت أكثر أماناً عما كانت عليه من قبل (Randolph وآخرون، 2007)، ومع ذلك فإن عدداً من البلدان قد عصفت به فضائح واسعة الانتشار، من بينها انتشار الالتهاب الدماغي الإسفنجي في البقر (جنون البقر)، وبصورة رئيسية في المملكة المتحدة ثم تعداها إلى أماكن أخرى في أوروبا وفي كندا واليابان. وهناك مخاطر شديدة، أيضاً في البلدان الفقيرة، حيث ينتشر الإسهال الذي يُعزى جانب كبير منه إلى المُمْرِضات الحيوانية المصدر، وهو من بين الأسباب الأكثر شيوعاً لاعتلال الصحة والموت (Grace، 2011). ويلزم البلدان الفقيرة اتباع مكافحة أقوى للأمراض الحيوانية ونُظم وقاية إلى جانب أُطر مخاطر تُركِّز على المخاطر الفعلية وليس على المخاطر المفترضة (المعهد الدولي للثروة الحيوانية، 2012). إن التركيز على تنمية إنتاج الثروة الحيوانية يستدعى أيضاً رصد أوثق ووقاية من أخطار الأمراض المحتملة التي تصيب صحة الإنسان.

وربما كان من الأمور الأكثر أهمية وجود قلق متزايد حول كيفية مشاركة فقراء العالم، بمن فيهم من يحتفظون بالثروة الحيوانية من بين أصحاب الحيازات الصغيرة، في المنافع التي تعود من التزايد الضخم في استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر. إن أسباب احتفاظهم بالحيوانات هي أسباب متعددة، إلا أن الإمداد بالأغذية الحيوانية المصدر، الغنية بالمغذيات تقع في مرتبة متقدمة، وهم لا يستهلكون دائماً الأغذية الحيوانية المصدر التي ينتجونها وإنما يبيعونها لتوليد الدخل، لكي تفي باحتياجات أخرى من بينها الأغذية الأقل تكلفة، والتعليم، والخدمات الطبية. وتُثَمّن الثروة الحيوانية بالنسبة لإدارة المخاطر، (إذْ يمكنها أن تقدم مكاسب موسمية مضادة، وأن تُصبح مورداً عندما تفشل المحاصيل أو تنخفض الأسعار)؛ وهى تقوم مقام مخزن للثروة لدى المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى سُبل الحصول على الائتمان، كما أنها توفر السماد البلدي (الذي يُستخدم كوقود وكسماد)؛ والذي يوفر الطاقة في شكل قوة جَرْ؛ وعمالة وبخاصة للنساء؛ وهي تندمج اندماجاً عميقاً في التقاليد الاجتماعية والثقافية في أجزاء كثيرة من العالم.

إن الارتباطات بين إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر والأمن الغذائي والتغذية، هى ارتباطات محددة جداً من حيث السياق، وتكتسب أهمية كبرى بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة (انظر مطبوعات مبادرة السياسات المساندة للفقراء فى مجال الثروة الحيوانية[12]؛ فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية 2013أ). وتُشير التجربة الإيجابية في الانتقال داخل قطاع الألبان في كل من الهند وكينيا (منظمة الأغذية والزراعة، 2009) إلى أن تركيز التدخلات يمكن أن يُعزز المشاركة في الأسواق الحضرية المتنامية وبخاصة في القطاع غير النظامي. فالفرص في قطاع المجترات الصغيرة تُعطي توقعات إيجابية في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى (Randolph وآخرون، 2007) ويمكن لمعالجة العقبات أمام نمو إنتاجية الثروة الحيوانية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة أن تدعم كلاً من توفير الأغذية الحرجة والدخل للمجتمعات المحلية (Pica وآخرون، 2008) ولاسيما من خلال تحسين ممارسات العلف. ومن ثم يمكن أن يدعم ذلك سُبل الحصول على الائتمان، والمعلومات، والمدخلات ذات الأسعار التنافسية وأسواق المخرجات (ديلغادو وآخرون، 2001).

ثُغرات المعرفة

تتوافر بكثرة مخاطر وفرص الأمن الغذائي والتغذية في قطاع الثروة الحيوانية، الذي يعمل عبر طائفة من النطاقات والتكنولوجيات المختلفة المرتبطة بكل من التأثيرات الإيجابية والسلبية على الأولويات البيئية، والاجتماعية والاقتصادية. إن تقارير منظمة الأغذية والزراعة الأساسية مثل، *'الظل الطويل للثروة الحيوانية'* ، و*'الثروة الحيوانية من منظور متغير'* (منظمة الأغذية والزراعة، 2006، 2009)، لهي ذات أهمية في تركيز الانتباه على التحديات، وبخاصة بالنسبة للبيئة. ويبدو من غير المحتمل أن ثورة "الثروة الحيوانية" التي يقودها الطلب سوف تتوقف كلما زادت الدخول وزاد عدد السكان، كما أن إلقاء نظرة جديدة على هذه القضايا من منظور نُظم الأغذية أمرٌ له ما يُبرره، إذْ يركز عن كثب على تداعيات ونطاق الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة للإجراءات البناءة التي تتخذها الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما تُشير معظم التحاليل إلى ارتفاع الدخول والحضرنة في البلدان النامية بصفتها أسباب الزيادات التي حدثت مؤخراً في الاستهلاك العالمي من الأغذية الحيوانية المصدر، فإلى أى مدى دفعت الإمدادات عوامل مثل الإنتاج على نطاق صناعي لأن يلعب دوراً (انظر مثلاً Rivera-Ferre 2009)؟

ومن المهم بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية أن يَفْهَم صُناع السياسات بطريقة أفضل الفروق بين مختلف نُظم الثروة الحيوانية، والطريقة التي تتفاعل بها النُظم فيما بينها، وكيفية كفالة حماية الأمن الغذائي والتغذية وتعزيزه أثناء تغير نُظم الثروة الحيوانية. وهناك أسباب وجيهة للقيام بالعمل التي تستعرض المعارف عبر طائفة من نُظم الثروة الحيوانية وديناميياتها وأن ذلك من شأنه أن يستخلص النتائج بشأن التدخلات التي يمكن أن تُسهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية. ولهذه المعارف أهمية خاصة بالنظر إلى التسارع الحثيث للتغير في قطاع الثروة الحيوانية.

[12] http://www.fao.org/ag/againfo/programmes/en/pplpi/research.html.

أسئلة إضافية وتشمل:

أي التدخلات السياساتية من شأنها أن تساعد في توسيع التحسينات التغذوية من استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر والتقليل في نفس الوقت من المستويات غير الصحية للاستهلاك الزائد والهدر المرتبط بتزايد الطلب؟

كيف يمكن للمعارف الحالية والمعارف الجديدة بشأن الإنتاج المستدام أن تُطبق بحيث تقلل من الكرب البيئي المرتبط بهذا القطاع عبر المجموعة الكاملة لبيئات الإنتاج؟ هل يلزم اتخاذ تدابير جديدة للحد من العوامل الخارجية البيئية الضارة التي يولدها هذا القطاع؟

كيف يمكن للسياسات أن تدعم المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة للمحافظة على، وتعزيز الإنتاج الحالي والمزايا البيئية، عن طريق كفالة حصولهم على الأرض مثلاً (بما في ذلك الحقوق في الاستخدام الجماعي للأراضي)، والحصول على الائتمان، والحصول على المعلومات بشأن الممارسات المستدامة لزيادة الإنتاجية، والتخفيف من حدة الأمراض الحيوانية والمخاطر التي تحيق بالأمن الغذائي والوصول إلى الأسواق؟

3 – عدم المساواة والأمن الغذائي والتغذية: حتمية تلبية احتياجات السكان المحرومين والمعرضين

مافتئ الجوع يرتبط تاريخياً بالفقر. ولا يزال الفقر حتى الآن هو السبب الرئيسي للجوع، أما أسباب عدم الأمن الغذائي فهى في الحقيقة معقدة ومتعددة الأشكال (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ ب، 2012أ ب، 2013أ ب، 2014أ ب). وغالباً ما يأتي الجوع نتيجة للتسلط من أعلى بفرض أوجه عدم المساواة ذات الطابع المختلف. والملاحظة الأولى هي أن عدم الأمن الغذائي ليس مسألة نُدرة الأغذية، وإنما هو عدم المساواة في الحصول على الأغذية، وهو الأمر الذي ينتج عن عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في الحصول على الموارد، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة الاجتماعية، وعدم المساواة الاقتصادية وفي السلطة السياسية، الخ، وحقيقة أن أوجه التباين الكبير في الأمن الغذائي لا تزال مستمرة داخل البلدان وعبرها لهي غالباً نتيجة طائفة واسعة من عدم المساواة التي تعمل في الخفاء.

والبُعد الأساسي لعدم المساواة ذي الصلة بالأمن الغذائي والتغذية غالباً ما يكون هو البعد الاقتصادي والبُعد الخاص بالدخل. كما أن عدم المساواة الاقتصادية أو في الدخل ينتج بدوره غالباً نتيجة لبعض جوانب عدم المساواة مثل عدم المساواة الاجتماعية، وعدم المساواة في الحصول على الموارد، وعدم المساواة في الموقع الجغرافي، وعدم المساواة في القوة، والتعليم، والصحة، وعدم المساواة بين الجنسين، وهى العوامل التي يمكن أن تضخم من حدة بعضها البعض. وتعمل جوانب عدم المساواة هذه، وتتراكم غالباً على مستويات مختلفة، من المستوى الكبير وهو المستوى الوطني نزولاً إلى المستوى الأُسري والمستوى الفردي. وتوجد عدم مساواة أساسية بين مجموعات السكان والأفراد المتمتعين بالأمن الغذائي، والمجموعات السكانية، والأفراد الذين يُعانون من الجوع وسوء التغذية. ويمثل هذا الوضع من عدم المساواة في الحصول على الأغذية بدوره عاملاً من عوامل عدم المساواة الكثيرة الأخرى.

ولم يُعر إلا القدر الأدنى من الاهتمام إلى كيفية عدم المساواة هذه ذات الطابع المختلف، والتي تعمل على نطاقات مختلفة، وتتفاعل مع عوامل أخرى للإضرار بالأمن الغذائي من حيث أبعاده المختلفة: توافر الأغذية، وسُبل الحصول عليها، واستغلالها واستقرارها.

عدم المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية وعلى الدخل بصفتهما محددان رئيسيان لعدم المساواة في توافر الأغذية والحصول عليها

إن عدم التساوي في الحصول على هبات الطبيعة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والأرض، والمياه، والموارد الوراثية، الخ، يخلق أوجه عدم مساواة جوهرية. ويقوم عدم المساواة هذا بين البلدان، وداخل البلدان، وبين الأُسر والأفراد. أما التعويض الرئيسي بالنسبة لبلد لا تسمح موارده الطبيعية بزراعة ما يكفي من الأغذية بصورة طبيعية، هو الاستثمار من أجل زيادة كثافة إنتاجه بطرق مختلفة أو شراء بعض الأغذية من الخارج، وكلا الخيارين يصعب جداً تحقيقه ما لم تقم

أنشطة اقتصادية أخرى بتوليد الدخل الكافي. وينطبق ذلك أيضاً على مستوى المزرعة والأُسرة المُزارِعة. ولموازنة هذه التأثيرات، تكون زيادة الإنتاجية الزراعية هي التي تُعين في هذا الصدد ولو أنها لن تظل كافية في غالب الأحيان.

إن تركيز ملكية الأرض في أيدي نُخب رجال الأعمال الزراعيين والنُخَب الإقطاعية التقليدية التي تتم فيها صفقات الأراضي الواسعة النطاق، يمكن أن يحكم على الأُسر الريفية المُعدمة أن تعيش بين براثن الفقر. كما أن كفالة حيازة الأرض وتحسين سُبل الحصول على الموارد، وبخاصة للأُسر المُعدمة يمكن أن يكون هو الطريق الوحيد لتحسين فرص الدخل المستدام في المناطق الريفية (منظمة العمل الدولية، 2013أ).

وتوجد أيضاً تأثيرات تُضخم مرات ومرات من آثار التدهور البيئي، ومن تغير المناخ تلحق بعدم المساواة وبالتعرض بالنسبة لعدم الأمن الغذائي (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 2010؛ منظمة العمل الدولية، 2013ب). وتُشير معظم الإسقاطات إلى أن تغير المناخ سوف يُعرِّض بعض البلدان النامية لمخاطر أكبر تتعلق بعدم الأمن الغذائي، كما أن تأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي، داخل البلدان يُحتمل أن تتوزع توزعاً غير متساو (McCarthy، Lipper و Ashwill، 2013).

إن الدخل يمكن أن يُعوِّض عن عدم المساواة في الحصول على الموارد، ولكنه لا يفعل ذلك بالضرورة. ففي 2013 صنَفَّ المنتدى الاقتصادي العالمي اتساع هوة الفروق بين الدخل الآخذة في الاتساع، بأنها ثاني أكبر خطر يواجه العالم (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2013). وقد أدت الاتجاهات الحالية في عدم المساواة في الدخل، في بعض الحالات، إلى خلق عدم توازنات في الأمن الغذائي والتغذية. وقد برز عدم المساواة خلال السنوات الأخيرة كمصدر رئيسي للقلق، سواء على النطاق العالمي أو على مستوى البلدان الغنية، وبلدان الدخل المتوسط، والبلدان النامية في كل إقليم من أقاليم العالم تقريباً (Beddoes، 2012؛ صندوق النقد الدولي، 2014؛ وأوكسفام، 2014). ومن الأمور ذات الأهمية، أن الهند والصين وهما يمثلان معاً 40 في المائة من سكان العالم، هما من بين البلدان التي شهدت زيادة في عدم المساواة داخل بلديهما (مجموعة البلدان الخمسة ذات التأثير المتزايد على القضايا الإقليمية والعالمية، 2012).

إن لعدم المساواة في الدخل تأثيراً على الأمن الغذائي، حيث أن زيادة الطلب على الأغذية وتطور النُظم الغذائية نحو مستويات أعلى من المنتجات الحيوانية (انظر القضية 2) في ذلك الجزء من سكان العالم الأكثر ثراءً، يؤدى، في الأحوال العادية، إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تأثيرات غير متناسبة تقع على كاهل الفقراء. إن هذا التوتر في الطلب العالمي الناشئ عن اختلافات القوة الشرائية (بما في ذلك استخدام السلع الغذائية في استخدامات غير غذائية، كالأعلاف والوقود الأحيائي) إنما تصب في غير مصلحة الفقراء الاقتصادية، ويمكن أن تخلق عدم الأمن الغذائي — ليس لأن هؤلاء السكان يزدادون فقراً ولكن لأن الآخرين يزدادون غنى. إن ارتفاع الدخول لدى البعض يُغير القيمة النسبية للأغذية، لأن أولئك السكان الذين لا تزيد دخولهم يتنافسون على جزء أقل من المعروض من السلع (إن العمل الأساسي بشأن المجاعة، Amartya Sen's، يصف هذه الظاهرة بوضوح تام؛ Sen 1981). كما أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يرتهن

بما إذا كنت مشترٍ صافٍ أو بائعٍ صافٍ للأغذية، وتظهر تأثيرات ذلك بصورة غير تناسبية على الفقراء (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ) وهكذا يزداد عدم المساواة حدة وقسوة.

إن عدم المساواة في الدخل يخلق غالباً عدم مساواة في مجال الصحة، والعكس صحيح. فمثلاً، تفيد بعض الدراسات بأن السمنة تبدو أقل شيوعاً في المجتمعات الأكثر مساواة (Wilkinson و Pickett، 2009). ففي البلدان المتقدمة، تؤثر السمنة وكذلك حالات الوفاة بسبب مرض السكر تأثيراً غير متناسب في الفقراء. كما أن عدم المساواة في الحصول على الخدمات كالتعليم، والخدمات الصحية، والحماية الاجتماعية يزيد عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية سوءاً، بما تُحدثه من تأثيرات على الأمن الغذائي (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012أ).

عدم المساواة بين الجنسين

غالباً ما يكون عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة في الحصول على الموارد مرتبط بعدم مساواة أكثر جوهرية. وهناك دليل مادى يربط بين عدم المساواة بين الجنسين وبين عدم الأمن الغذائي على المستوى العالمي، ذلك أن ما يقدر بـ 60 في المائة من السكان الذين يعانون من نقص التغذية هن من النساء والفتيات (برنامج الأغذية العالمي، 2009).

وينحو عدم المساواة سواء داخل الأُسر أو المجتمعات المحلية لأن يكون مخفياً في الدخل وفي عدم المساواة في الثروة. والحقيقة أن النساء يقمن بنسبة 66 في المائة من الأعمال التي تؤدَى في العالم، فينتجن 50 في المائة من الأغذية ولكن يحصلن على 10 في المائة فقط من الدخل، ويمتلكن 1 في المائة من الممتلكات (البنك الدولي، 2011).

إن عدم المساواة بين الجنسين يعني أن معظم النساء في معظم البلدان لديهن فرص أقل للحصول على مدخلات المزرعة الأساسية: ملكية الأرض والحيازة، والبذور والأسمدة، ورأس المال والائتمان، والتعليم والتدريب، والعمل الحقلي، وتربية الثروة الحيوانية. كما أن عدم المساواة فيما يتعلق بالحصول على الأرض والموارد صارخة. على الرغم من أن الإحصاءات غالباً ما تكون غير دقيقة، والبيانات المفضوضة جنسانياً نادرة، فطبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (2011ب)، تمتلك المرأة نصيباً ضئيلاً لا يتجاوز 5 في المائة من الأرض الزراعية في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا، بينما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى يمتلك النساء نحو 15 في المائة من الأرض الزراعية. وتؤثر هذه المعوقات مباشرة على إنتاجية المرأة في الزراعة. وتُفيد التقديرات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة بأنه لو كان لدى المرأة نفس سُبل الحصول على الموارد الإنتاجية التي يحصل عليها الرجال لأمكنهن زيادة الغلات داخل مزارعهن بنسبة تتراوح بين 20–30 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2010). وهذا من شأنه أن يزيد الإنتاج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بنسبة 2.5 – 4 في المائة، ويمكن بدوره أن يُنتج قدراً كافياً من الأغذية، على الأقل نظرياً، لتقليل عدد السكان الذين يعيشون بين براثن الجوع في العالم بنسبة 12–17 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2011ب). ويعني عدم المساواة بين الجنسين ضمنياً أيضاً أن لدى المرأة قوة أقل في القرارات الخاصة بالأسرة، بما في ذلك تلك القرارات التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية. وفي الحالات التي يكون للمرأة فيها درجة أكبر من السيطرة على قرارات الدخل والمِيْزَنَة في الأُسر قليلة الدخل، يتأثر الوضع التغذوي للأطفال تأثراً إيجابياً.

وترتبط التغذية غير الكافية ارتباطاً وثيقاً بالفقر، وتُسهم في عدم المساواة المتعلقة بالصحة والتعليم (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2013)، وعدم المساواة تمثل في حد ذاتها سبباً لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل. فمثلاً، تُشير الدلائل إلى أن سوء التغذية بين الأمهات والأطفال أثناء الـ 1000 يوم الأولى من الحمل تسبب أثاراً صحية سلبية، وتأثيرات اقتصادية واجتماعية وخيمة طوال حياتهم.

عدم المساواة في القوة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية

يتميز قطاع الزراعة والأغذية بتنوع واسع للنطاقات، وبدرجات متفاوتة من التركيز الاقتصادي في مختلف مراحل سلسلة الأغذية (انظر القضية 1). وغالباً ما يؤدى هذا الوضع إلى حدوث عدم المساواة داخل سلسلة الأغذية، وبخاصة بين الجهات الفاعلة الواسعة النطاق والمنظمة (مثل شركات الحبوب الكبيرة، وكبار تجار البيع بالتجزئة، انظر القضية 4)، وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمثل التنظيم الجماعي تحدياً لهم.

ولجوانب عدم المساواة هذه تأثير قوي على الحوكمة الاقتصادية لنظام الأغذية، بما يولد بدوره من عدم مساواة في القوة. وتحتاج الموازنة بين هذه الأوضاع إلى تحسين الحوكمة، بما في ذلك عن طريق المشاركة الاجتماعية الأكثر شمولاً والتمكين مع الدول التي تضطلع بدورٍ قيادي في كفالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني.

إن مستويات عدم المساواة المرتفعة تعطى لجماعة صغيرة من الأثرياء في المجتمع مركزاً ذا امتيازات. وتتمكن تلك النُخب من المحافظة على امتيازاتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Bartels، 2008). فالذين يحصلون على أعلى الدخول تكون لديهم القدرة للتأثير في العملية السياسية واستدامة نفوذهم، وعندما تكون عدم المساواة مرتفعة، فإن المجموعات المستبعدة على الدوام يُحتمل لها بدرجة أقل أن تكون قادرة على التأثير في القرارات بشأن إعادة توزيع الموارد أو تقديم المزايا الكلية. كما أن استمرار عدم المساواة يمكن أن يؤدى إلى انخفاض مستويات الاستثمار لتوفير السلع والخدمات العامة.

وحيث إن المجموعات الأكثر ثراءً تكون حضرية بصفة عامة، فإن السياسات تميل لمحاباة السكان الحضريين. كما أن عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية يمكن أن تكون شديدة الأهمية، لما لها من تأثير على الأمن الغذائي. فمثلاً في البلدان النامية، تكون لدى 73 في المائة من سكان الحضر و 33 في المائة من سكان الريف سُبل الحصول على تسهيلات الخدمات الصحية الأساسية (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2006). وتترتب على ذلك تداعيات مباشرة على الأمن الغذائي الريفي نظراً لأهمية المياه النظيفة والخدمات الصحية بالنسبة للصحة وللاستفادة من الأغذية. وغالباً ما تؤدي الاختيارات التكنولوجية والسياساتية إلى زيادة عدم المساواة هذه وإلى تركيز المكاسب في أيدي وحدات إنتاجية كبرى، وملاك أراضي، وذلك على حساب المنتجين ذوى الحيازات الأصغر والعمال المُعدمين، مما يؤدى إلى زيادة عدم المساواة في المناطق الريفية (De Schutter، 2014).

إن تدابير عدم المساواة التي تُصنِفْ الأفراد والأسر على أساس الدخل تستثني غالباً عدم المساواة التي تقوم على الأصل العرقي أو الجنسي، أو على أسباب دينية أو على عدم مساواة مرتبطة بالمكان. وتؤثر التنمية الاقتصادية على المجموعات السكانية المختلفة بطرق مختلفة. حتى عندما تكون الاقتصادات آخذة في النمو، فتميل المجموعات والمناطق المختلفة إلى الاستفادة بمعدلات مختلفة، ففي الكثير من البلدان، من بينها بعض البلدان المتقدمة، لم تستفد الشعوب الأصلية والأقليات العرقية وسكان الريف بصورة متساوية من التغير الاقتصادي، الذي زاد من عدم المساواة في الدخل داخل البلدان. ويكون بعض هذه المجموعات السكانية أكثر تعرضاً لمخاطر معينة. فمثلاً، يتعرض السكان الأصليون بصفة خاصة للمخاطر الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ، بسبب اعتمادهم على البيئة ومواردها في كسب عيشهم. كما أن التأثيرات السلبية لتغير المناخ تدمر مصادر التغذية التقليدية وموائلها (الكساء الخضرى، الثروة الحيوانية والمخزونات السمكية)، وتُجبر السكان الأصليين في هذه المناطق من التمركز في أماكن أخرى من أقاليم أخرى (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2013).

وقد ازدادت، بصفة عامة، أوجه التباين بين هذه المجموعات المعرضة وبين بقية السكان مع مرور الوقت (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2013). فعندما يتسع أوار عدم المساواة، تزداد التوترات الاجتماعية، وتقضي علي شرعية الحكومات (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2010). وثمة مخاطر أكبر بحدوث قلاقل اجتماعية عندما يكون أولئك الذين يعانون من الفقر ينتمون إلى جنس أو عرق أو دين أو إقليم مختلف (Østby، 2008). إن التماسك الاجتماعي عنصر مهم لتحقيق معدلات أعلى من النمو، ولاستدامة النمو في وجه الصدمات الخارجية. ويؤثر التماسك الاجتماعي في المدة الزمنية والتأثير الاجتماعي لحالات الهبوط الاقتصادية (Ferroni وآخرون، 2008). ويمكن للمستويات العليا من عدم المساواة أن تُقَوضْ تحقيق الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتُقَوضْ أيضاً ممارسة المواطنة الأساسية. كما أن عدم المساواة يُعرض الحِراك الاجتماعي للخطر، ويؤدي إلى عدم تساوي الفرص (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2011؛ صندوق النقد الدولي، 2014) كما يُقوِضْ كذلك الاستقرار الاجتماعي والسياسي (Stiglitz، 2012).

أما نقص التماسك الاجتماعي وعدم المساواة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي يمكن أن يترتب عليه تأثيرات نسبية على مدى توافر الأغذية وسُبل الحصول عليها إذا أدت إلى اختلال إمدادات الأغذية واختلال النشاط الاقتصادي. إن المجموعات الاجتماعية هي التي تتأثر بعنف شديد من جراء القلاقل الاجتماعية والصراع، وينزح أولئك الأشخاص أثناء الحرب وبعدها فتلحقهم تأثيرات أكبر حجماً من النسب المفترضة من حيث أمنهم الغذائي وتغذيتهم (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012أ).

إن عدم المساواة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك سُبل الحصول علي المياه والأرض، يمكن أن تصبح وقوداً للصراعات. فالصراعات، وبخاصة في المناطق التي تسودها أزمات مطولة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012)، تكون غالباً سبباً ونتيجة لعدم الأمن الغذائي، كما دللت على ذلك التحقيقات في "أعمال الشغب بشأن الأغذية" والقلاقل الاجتماعية والسياسية التي تأتي في أعقاب الصدمات التي يسببها ارتفاع الأسعار (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي

والتغذية، 2011أ). ومن الأمور التي تدعو إلى القلق، أن مثل هذه الاحتجاجات يمكن في حد ذاتها أن تزيد من عدم الأمن الغذائي بإحداث اختلالات في نُظم التوزيع (البنك الدولي، 2014).

تلبية احتياجات السكان المحرومين والمعرضين

إن أغلبية الجياع والذين يعانون من سوء التغذية هم من سكان الريف، يعمل معظمهم في القطاع الزراعي. وهكذا تكون التنمية الزراعية مفتاحاً لعلاج أوجه عدم المساواة هذه. وهناك مساهمات عديدة في التحقيق أشارت إلى تلبية احتياجات السكان ذوى الدخل المنخفض والمعرضين، مؤكدة على أن الزراعة واختيار سُبل التنمية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في خفض الجوع والفقر. كما أن التنويع في الثروة الحيوانية قد دل على أنه يقدم فرصاً للإفلات من الفقر (انظر أيضاً القضية 2). إن تيسير الوصول إلى الأسواق يمكن أن يكون مفتاحاً للقضاء على الفقر (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2013أ). ويمكن للمجتمعات المحلية الفقيرة أن تحقق منافع كثيرة من شكل ما من أشكال الحماية من تقلب الأسعار المفاجئ وتقلب الأسعار الشديد (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ). ويُشير الكثيرون أيضاً إلى التأثيرات المحددة الناجمة عن القضايا المختلفة، مثل تغير المناخ (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012ب)، على المجموعات السكانية المعرضة.

وبصورة أكثر اتساعاً، يضر عدم المساواة بالنمو الاقتصادي (Milanovic، 2011؛ صندوق النقد الدولي، 2014). وتدل الدراسات العملية على أن البلدان ذات نسب عدم المساواة المرتفعة يكون من المحتمل لها بدرجة أكبر أن تشهد فترات نمو أقصر. فمثلاً، وجد بحث أخير من *تقرير التقدم في أفريقيا في 2013* ومن صندوق النقد الدولي أنه عندما يكون مستوى عدم المساواة منخفضاً ينحو النمو لأن يكون أسرع وأكثر دواماً. بينما يهدد عدم المساواة النمو الاقتصادي، ذلك أن النمو الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية يرتبط ارتباطاً حميماً بزيادة الكفاءة والإنتاجية في النُظم الزراعية الغذائية (المركز الاسترالي للبحث الزراعي الدولي، 2014، ص7). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات عدم المساواة المرتفعة تجعل من العسير تخفيض الفقر حتى عندما تكون الاقتصادات سائرة في طريق النمو (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 2010). ولتقليل الفقر بصورة فعالة ومستدامة ينبغي الجمع بين نمو الاستثمارات المستدامة في رأس المال البشري كالتعليم والصحة، والأمن الغذائي والتغذية، لكفالة تدنية عدم المساواة سواء المتعلقة بالدخول أو غير المتعلقة بالدخول. إن الاستثمار في نُظم الأغذية المستدامة التي تقلل من عدم المساواة هي المفتاح لذلك (انظر القضية 5).

وسوف تكون معالجة النطاق الواسع لعدم المساواة التي تواجهها النساء، وصغار المزارعين، والشعوب الأصلية وسكان الأحياء الفقيرة، والأطفال، والشبيبة هي الخطوة الرئيسية نحو تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

ومن دواعي القلق الرئيسية التي تواجه الكثير من البلدان لهي مسألة كيفية إدماج الشباب في سوق العمل النظامية، وتعزيز الفرص المتساوية للعمالة والمخرجات بين الشباب من السكان. فطبقاً لمنظمة العمل الدولية، يوجد 75 مليون شاب تقريباً عاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم، بزيادة تزيد على أربعة ملايين شخص منذ 2007 (منظمة العمل

الدولية، 2012). ويرتبط هذا الوضع بالفقر وعدم الأمن الغذائي بين الشباب من السكان. ومع ذلك، فإن دراسة أُجريت على 22 بلداً أفريقيا، قد دللت على أن 41 في المائة من الشباب العامل يعانون من عدم الأمن الغذائي، أو لم يحصلوا على الغذاء الكافي في العديد من المناسبات خلال العام الماضي، مما يُشير ضمنياً إلى أن العمالة قد تكون ضرورية ولكنها ليست كافية بالتأكيد لضمان الأمن الغذائي. فمستوى الأجور أمرٌ في غاية الأهمية (مصرف التنمية الأفريقي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2012).

ثُغرات المعرفة

إن صناع السياسات بحاجة لفهم أفضل لكيفية أن عدم المساواة بمختلف أقنعته يرتبط بالأمن الغذائي والتغذية. وكما تأكد في التقارير السابقة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، فإن هناك حاجة إلى فهم أفضل للكيفية التي تتفاعل بها الأبعاد المختلفة لعدم المساواة (الاقتصادية، والاجتماعية، وسُبل الحصول على الموارد وعدم المساواة المكانية، وفي التعليم، والصحة، وعدم المساواة بين الجنسين، الخ) وكيف يتفاعل كل ذلك وما هى تداعياته على الأمن الغذائي والتغذية. إن تأثير التكنولوجيا والابتكار على مستويات عدم المساواة يجب أن تُفهم بصورة أفضل وأن تؤخذ في الاعتبار عند تقييمها وكذلك في توجهات البحوث العامة. وتختلف ظروف كل بلد، كما أن فهم مدى عدم المساواة وأسبابها سوف يساعد في صياغة السياسات التي تحمي الحق العالمي للإنسان في الغذاء، وتحمي الإنسان من الإقصاء.

4- الدور المتزايد لأسواق المال في الأمن الغذائي والتغذية

إن مصطلح "هيمنة القطاع المالي" الذي يرد غالباً كوصف للدور المتزايد لأسواق المال في الإنتاج، والتوزيع، وبيع الأغذية بالتجزئة قد اجتذب تعليقات واسعة من جانب الأكاديميين والمحللين الآخرين، وبخاصة منذ أزمة أسعار الأغذية 2007–2008 (Clapp، 2012؛ Kerckhoffs، van Os و Vander Stichele، 2010، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011، von Braun، Algieri و Kalkuhl، 2014). وقد أشار العديد من الردود على الاستبيان إلى أن استمرار التغيرات في تنظيم قطاع الأغذية والزراعة، هي تغيرات مرتبطة بالتجارة والاستثمار الدوليين، وأن لها آثاراً كبيرة على الأمن الغذائي والتغذية. وقد ازدادت القرائن التي تُشير إلى زيادة التفاعل بين أسعار مختلف السلع، وبخاصة بين الأغذية، والأعلاف والطاقة، حيث تأكد ذلك في تقارير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية المتعلقة بتقلب الأسعار (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ) وعلى أنواع الوقود الأحيائي (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2013ب). إن الروابط بين أسواق الأغذية وأسواق المال يمكن متابعتها عن طريق تزايد العقود الآجلة على أسواق السلع الغذائية، وعبر التغيرات في أنماط الاستثمار في الأرض (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011ب).

إن أسواق التغذية أصبحت تلعب دوراً في الكثير من أبعاد نظم الأغذية. ويظهر ذلك جلياً في الظاهرة الموثقة توثيقاً جيداً والخاصة بالاستيلاء على الأراضي، على الرغم من أن هناك الكثير من محركات الاستثمار الأجنبي في الأرض، بالإضافة إلى المستثمرين الماليين الذين يسعون للحصول على عائد مالي من أي استثمار (Murphy، 2013؛ و Murphy وآخرون، 2012). والأسواق المالية مهمة بصورة متزايدة في أسواق السلع. وقد لعبت المضاربات دوراً مفيداً في بعض الأسواق عن طريق تقديمها سيولة قصيرة الأجل للصفقات التي لولا هذه السيولة لكانت تستغرق أشهراً حتى تكتمل. غير أن هناك أدوات أكثر جدة مثل صناديق السلع الفهرسية، والتي تمثل رابطاً لعدد من السلع معاً، وتحويل اهتمام المستثمرين بعيداً عن الأسعار لسلعة ما إلى استثمارات تَوقِّي المخاطر في حزمة من السلع التي لا توجد بينها روابط. ولا يزال هناك الكثير من الاختلاف في الرأى بشأن الأثر الذي تُحدثه هذه الأدوات الجديدة، وحجم تلك الآثار (von Braun، Algieri و Kalkuhl، 2014).

إن المضاربات في أسواق السلع قد ازدادت خلال العقد الماضي من الزمن إلى حد أن بعض المراقبين يخشون الأحجام الكبيرة من المبيعات الناتجة عن ذلك من حيث زيادتها لتقلب الأسواق في الأجل القصير وجعل الأسواق أعلى سعراً، حتى وإن كانت في الأجل الأطول لا تؤثر في الأسعار. إن ارتفاع مستوى تقلب الأسعار يجعل من الصعب فهم أساسيات السوق، كما أن ارتفاع الأسعار يزيد أيضاً من مقدار الأموال التي ينبغي على المزارعين والتجار أن يضعوها في حسابات معلقة على شرط لضمان عقود الشراء الآجلة التابعة لهم (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ). وتحتل أسواق المال أهمية مركزية بالنسبة لشركات تجارة الحبوب، حيث تلعب العملات الأجنبية وحماية سوق السلع على الدوام دوراً حاسماً، ولكنها اكتسبت الآن طابعاً نظامياً مملوكاً بالكامل لشركات الاستثمار، التي تقدم الاستثمارات

المالية للمستثمرين الآخرين، مما يؤدى إلى تشوش الدور المتميز الذي كان يلعبه في وقت من الأوقات حماة السوق المتحوطين من خطر ارتفاع التضخم والمضاربين في أسواق السلع (Murphy وآخرون، 2012).

إن النتائج الفورية التي تظهر على الأمن الغذائي والتغذية لا تكون دائماً واضحة جلية: فالتمويل ليس قضية ترتبط بسهولة بأعداد الناس غير الآمنين غذائياً أو العاملين في الزراعة، ولا ترتبط أيضاً بالتهديدات التي تُحدق بالإنتاج، مثل التغير المناخي. ومع ذلك فإن الأسواق المالية تهيئ الظروف التي ستنفذ فيها الحكومات وصناع السياسات سياساتها، بما في ذلك السياسات الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية. إن قواعد الاستثمار والتمويل مهمة بدرجة عميقة في تشكيل الاقتصادات وتفاعلات تلك الاقتصادات في نُظم الأغذية الدولية.

إن الدور المتغير للأسواق المالية في ملكية الأراضي، وتقديم الائتمان، ونُظم توزيع الأغذية وتبادل السلع ينبغي أن يُفهم من جانب الحكومات حتى تتمكن من الإجابة على أسئلة مثل: كيف تجتذب وتحافظ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتستطيع في نفس الوقت أن تحمي المصالح الديمقراطية للبلد، وتعزز التخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي والتغذية؟ ومدى هشاشة النظام المالي الدولي؟ فإذا كان هشاً فماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية كمصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان التي ينبغي عليها أن تمول واردات الأغذية من مصادر خارجية.

إن حوكمة النظام المالي لا تزال تمثل موضوع مناقشة كاسحة الأهمية بالنسبة لأى بلد متقدم، تُعقد داخل مجموعة الـ 7 وبدرجة اقل داخل مجموعة الـ 20. ومع ذلك فإن البلدان النامية مُدرجة في الأسواق الدولية ولها دور مهم داخل هذا النظام. وليس من السهل التحديد الكمي لأي من هذه العوامل كعدم الأمن الغذائي أو التهديدات المحدقة بالإنتاج أو التوزيع، ولكن من الواضح أن الهياكل المالية التي تعتمد عليها نُظم الأغذية تُهم كثيراً (von Braun، Algieri وKalkuhl، 2014، ص5، برجاء الإطلاع على بعض هذه الترابطات).

قام المعلقون بصياغة مصطلح هيمنة القطاع المالي لوصل التحول في المالية التي حولت النقود من شكل من أشكال الوساطة (طريقة لتقييم السلع وتبادلها) إلى غاية في حد ذاتها – أى توليد النقود من النقود ذاتها. وليست هذه الظاهرة بالجديدة في مجال الزراعة: فطالما قام المضاربون بدور فى تجارة السلع. فاهتمام المضاربين ينصب على الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع، وليس منصباً في الواقع على إنتاج أو استهلاك السلع التي يتاجرون فيها. وهم يؤدون دوراً جيداً إذْ يخلقون سيولة قصيرة الأجل تسد الثغرة بين احتياج المُنتِج بأن يكون قادراً على تمويل الإنتاج وممانعة مُجهِّز السلع في الشراء قبل أن يكون المُنتَج جاهزاً للسوق، إلا أن قدراً كبيراً من تحرير السلع قد زاد بصورة كبيرة من المساحة المتاحة للمضاربين، الأمر الذي أدى إلى نشوء مخاوف من أن مصالح المضاربين تُحدث اختلالات في إشارات السوق التي يعتمد عليها منتجو السلع ومستهلكيها. ومن بين الأدوات الرئيسية في هذا النشاط بشأن أسواق المال لهو المُشْتَقْ من الأدوات المنزلية والذي يتمثل في عقد مالي لا تتحدد قيمته على أساس تبادل أصول المواد بل تتحدد بدلاً من ذلك على حركة الأسعار المتوقعة في المستقبل.

إن هيمنة القطاع المالي تستحدث أشكالاً جديدة من "المسافة" في مبادلات السلع، على حد وصف Jennifer Clapp لها (2014). وتُشير هذه "المسافة" إلى أشياء من بينها حقيقة أن معظم المستثمرين ليسوا مهتمين بتبادل أى سلعة مادية. وهى تصف كذلك تحدياً جغرافياً وسياسيا. وكما يدلل Piketty (2014)؛ فإن إدارة إعادة توزيع الثروة على المستوى المحلي هي مسألة سياساتية دقيقة. كما أن إدخال راس المال الأجنبي في هذه المعادلة من شأنه أن يُعقِّد السياسات أكثر وأكثر، إذْ يميل إلى تشجيع المصالح المحلية في اتجاه قطبين متعارضين: فبعض هذه المصالح تكون مسؤولة فقط أمام المستثمرين الأجانب ويهتم آخرون فقط بتأميم ملكية الإنتاج.

ثُغرات المعرفة

إن دور ونطاق الأسواق المالية داخل أنظمة الأغذية وتأثيراتها على سُبل الحصول على الأغذية والتغذية تحديداً، لا تحظى إلا بفهم ضعيف. فما هي أنواع الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو السلع الجديدة في أسواق الأغذية والزراعة؟ وأين وكيف يؤثر هؤلاء المستثمرون في الإنتاج الزراعي، وبخاصة في البلدان النامية؟ وكيف يؤثرون في قرارات الاستثمار في البنية التحتية لتوزيع السلع الغذائية؟ ومع امتداد الأسواق المالية إلى الزراعة، كيف سيؤثر وجودها في المصالح المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة وللعمال الزراعيين المعدمين (كحصولهم على الائتمان مثلاً)؟

وقد أدت ممارسات المصارف التي يُظن أنها "أكبر حجماً من أن تفشل" والمؤسسات المالية الخاصة الكبرى ذات الامتداد العالمي إلى نشوء قلق كبير بين صناع السياسات المالية، بما في ذلك محافظو البنوك الوطنية (مجلس الاستقرار المالي، 2013). وتُعاني الحكومات من مخافة ألا يتوافر لديها الإطار التنظيمي المناسب للأسواق المالية وللكثير من المشاكل مع القطاع وهي الهواجس التي لا تزال بدون حل، إن فهم ما يجري، وأفضل وسيلة لتفادي مخاطر التعرض والهشاشة في النظام الحالي، ليمثل أولوية عاجلة. وبصورة أكثر تحديداً، وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية واحتياجات البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي الصافي بصفة خاصة، فإن السلطات التي تتعامل مع الشؤون المالية الدولية تنتمي إلي أكبر الاقتصادات المتقدمة، كما أن مؤسساتها ليست مفتوحة أمام مشاركة البلدان النامية. ومع ذلك فإن البلدان النامية تجد نفسها مُكَبلَة بصورة متزايدة بمصير النظام ككل.

وقد قررت حكومات مجموعة الـ 20 إنشاء نظام معلومات الأسواق الزراعية في 2011. ويغطى نظام معلومات الأسواق الزراعية نصيباً كبيراً من الإنتاج والتجارة العالميتين في السلع الغذائية وإن كان هذا النظام غير شامل شمولاً كاملاً. فتقتصر الحكومات على تقديم البيانات على أساس طوعي، وليست كل الحكومات تمتثل لطلبات الشفافية. فبعض الحكومات تُمانع تقاسم بياناتها بشأن إنتاج السلع المادية وتخزينها، وبالإضافة إلى ذلك، يهيمن ما لا يزيد على أربع تجار من تجار السلع من القطاع الخاص على نسبة تتراوح ما بين 75 إلى 90 في المائة من التجارة في الحبوب الغذائية الرئيسية، وهم لا يواجهون أى التزام بالشفافية (Murphy وآخرون، 2012). وثمة حاجة مُلحة إلى المزيد من الشفافية، ليس أقلها تمكين صناع القرارات من تحسين الكيفية التي تؤثر بها أسواق المال في الأمن الغذائي والتغذية، والكيفية التي تؤثر بها أسواق المال على سطوة تجار السلع.

إن إنشاء آليات مالية وأسواق لإدارة صادرات ومبيعات السلع، وكذلك واردات الأغذية، تظل هدفاً مهماً في الكثير من منح وقروض المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. ولدى هذه الآليات القدرة على توفير قدر أكبر من استقرار الأسعار والشفافية في المعاملات التجارية، ولكنها تظل مجال قلق طالما اعتمدت على نظام مالي عالمي يعاني في حد ذاته من عدم الاتساق وعدم الكفاية. إن تجارة السلع هى تجارة عالية التركز والتخصص. فالقليل من البلدان، دع عنك بلدان العجز الغذائي الصافي المنخفضة الدخل لديها إما مسؤولون رسميون أو شركات خاصة قادرة على ولوج أسواق السلع الدولية كأشخاص متساوين سواء في الأصول الرأسمالية أو في المعرفة، بحيث يمكن تعاطيهم مع التجارة بشروط متساوية، وثغرة المعلومات المهمة هذه تؤدى إلى نشوء هواجس قوية بشأن نطاق اختلالات السوق.

وهناك عدم مساواة بشأن الأمور المهمة في أسواق السلع الغذائية، الأمر الذي يؤدى إلى تقديرات مختلفة للتكاليف والمنافع التي تعود من الانخراط في الأسواق الدولية. فالبلدان المستوردة الصافية للغذاء ذات الدخل المنخفض لا يمكن أن تتنازل عن واردات الأغذية، ولكن تجار السلع في القطاع الخاص يتمثل عملهم في البيع بأعلى الأثمان، ولا يوجد أى التزام لديهم بالبيع إلى الزبائن الأكثر فقراً. وهذا الأمر يمكن أن يترك بعض البلدان عاجزة عن الدخول بصورة موثوقة إلى الأسواق الدولية. وتحتاج الحكومات لأن تبحث أفضل كيفية للتغلب على هذا الفشل السوقي على المستوى الدولي، وكيفية استعادة الثقة في التجارة الدولية كآلية لحماية الأمن الغذائي والتغذية.

5- السُبل المؤدية إلى نُظم أغذية مستدامة: متابعة الغاية المزدوجة لصحة الإنسان والبيئة

تتعلق القضية الخامسة باستدامة نُظم الأغذية ككل وبصفة خاصة بالتحرك نحو نُظم الغذاء المستدامة. وتتعلق هذه القضية بالقضايا الأربع السابقة، التي تمثل مجالات أهمية رئيسية لاستدامة نُظم الأغذية. وهى تتعلق أيضاً بكل واحدة من المجموعات المواضيعية النوعية التسع، وتقريباً بجميع المواضيع والقضايا الفرعية التي نشأت عن التحقيق.

إن نُظم الأغذية المستدامة هى نُظم للأغذية تكفل الأمن الغذائي والتغذية للجميع بصورة تجعل القواعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية غير مضرة بالأجيال القادمة. (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2014أ).

تضم النُظم الغذائية، قطاعات، وأبعاد متعددة، وتؤثر في نفس الوقت في النُظم الأخرى وتتأثر بها. ويوجد اليوم تفهم أفضل لما يميز نُظم الأغذية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويوجد تفهم أفضل كذلك لما يمثله عدم استدامة النُظم الغذائية وهو السبب الرئيسي في وجود عدم الأمن الغذائي والتغذية: فإذا لم تؤد النُظم الغذائية دورها بصورة كافية بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الأمن الغذائي والتغذية يُصبحان مُعرضين للتهديدات. ومن أعراض ذلك حقيقة أن أغلبية الجياع هم منتجون للأغذية. ولن تحقق الزيادات في الإنتاج وحدها، الأمن الغذائي والتغذوي في العالم، ما لم تؤخذ في الاعتبار تأثيرات الموارد الطبيعية والأصول الاقتصادية والاجتماعية.

تتعايش اليوم مجموعة كبيرة من نُظم الأغذية التي تولد طائفة من نتائج الأمن الغذائي والتغذية، وترتبط بالعديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إن ما ينشأ اليوم هو تفهم لما يعنيه النظر إلى نظام الأغذية نظرة كلية شاملة كنظام. وهناك رؤىً تجاه ما يمكن لنظم الأغذية المستدامة أن تغطيه، ويسود اتفاق على ضرورة اتباع نُظم أغذية أكثر استدامة داخل سياقات متنوعة. وتتمثل القضية الرئيسية في كيفية تحقيق الهدف، وفي تحديد التحديات والأولويات من أجل إيجاد الحلول والإجراءات، وذلك ضِمنْ رؤية طويلة الأجل، تراعى الحالة الراهنة لنُظم الأغذية. لذلك فإن هناك حاجة إلى إيجاد سُبل وصول مناسبة إلى نُظم الأغذية المستدامة.

الحاجة إلى الوصول إلى نُظم أغذية مستدامة

إن نظام الأغذية الذي يُطلق عليه البعض ذو طابع إنتاجي (Lang و Barling، 2013) قد ساعد على تحقيق زيادة إنتاج الأغذية إلى ثلاثة أضعافه منذ 1945 (منظمة الأغذية والزراعة، 2011ج). ومع ذلك، لم يحل مشكلة عدم الأمن الغذائي وسوء التغذية. وحقق أيضاً تأثيرات مهمة على البيئة وضغوطاً على الموارد البيئية، بما في ذلك تدهور التربة، وتلوث إمدادات المياه العذبة واستنفادها (Clough وآخرون، 2011؛ Strzepek و Boehlert، 2010؛ Pretty، 1995). وهو يعتمد على ارتفاع مخرجات مجموعة صغيرة نسبياً من محاصيل متماثلة جينياً وذات غلات عالية، تقلل التنوع البيولوجي إلى مستويات مخيفة، وبخاصة التنوع البيولوجي الزراعي (Zimmerer، 2014). إن انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة قد زادت من تغير المناخ وتساهم مساهمة كبيرة في إحداث هذا التغير الآن (فريق الخبراء رفيع

المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012ب؛ مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، 2009؛ Vermeulen، Campbell و Ingram، 2012؛ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2014؛ Wheeler و von Braun، 2013). إن ثلث جميع الأغذية المُنتجة تقريباً إما فاقد أو مُهدر (منظمة الأغذية والزراعة، 2011ج، فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2014أ). وتميل نُظم التغذية المُعولمة إلى محاباة المزارع الصناعية واسعة النطاق، والمتزايدة التعزيز، والكثيفة المدخلات (التي تمارس غالباً زراعة المحاصيل الأحادية) كما تحابي تركيز التجهيز الصناعي للأغذية، والتغليف وعمليات التوزيع (Reardon، Timmer وMinten، 2012). وهى تنطوى على أسفار أطول تقطعها المنتجات الغذائية. إن أنماط الاستهلاك غير المستدامة كتلك الأنماط التي تعتمد على الطلب المستمر على الأغذية الرخيصة التي لا تعكس تكاليف إنتاجها الكاملة هى من المحركات المهمة لعدم استدامة نُظم الأغذية (فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ؛ Foresight، 2011).

وإحدى التدابير الرئيسية لنُظم الأغذية غير المستدامة هي أن نُظم الأغذية أيضاً مقارنة بقطاعات أخرى من الاقتصاد تميل إلى تشغيل العمال ذوى الأجور المنخفضة، وغير النظاميين غالباً وهذا عامل في حد ذاته من عوامل عدم الأمن الغذائي بالنسبة لهؤلاء العمال الذين ينتجون الأغذية ولأسرهم.

إن نُظم الأغذية المستدامة هى نُظم تُعطي الزراعة فيها نتائج بصورة أكثر فعالية بالنسبة لأدوارها المتداخلة الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية (مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، 2009)، وحيث تحقق الإرباحية القصيرة الأجل وزيادة الغلات، التي تمثل غالباً المعايير الرئيسية لعملية صنع القرارات داخل المزرعة، تكون متوازنة مع عدد من الأهداف الإضافية للقدرة على المقاومة، بما في ذلك صحة الأرض والثروة الحيوانية في الأجل الطويل، والقدرة على مقاومة تغير المناخ (Godfray وآخرون، 2010). كما أن المدخلات الخارجية والمُهدر تكون منخفضة في نُظم الأغذية المستدامة وكذلك الحال بالنسبة لأثر الكربون (Pretty وآخرون، 2006؛ McMichael، 2011). إن المدخلات والفاقد يتم إدماجهما بصورة أفضل مع نُظم الماء والطاقة من خلال اقتصاد دائري بدلاً من اقتصاد خَطِّي من حيث استخدام الموارد ومخرجاتها (Jones، Pimbert وآخرون، 2011)

تحديد المسارات

توجد اليوم دعوات مهمة إلى إحداث تحول جوهري لصالح نُظم الأغذية الأكثر استدامة والمسألة الرئيسية هى تحديد المسار الذي يحدث به التغيير، في سياق محدد.

إن تحديد هذا المسار، في سياق محدد، يتطلب تقدير الحالة الراهنة لنظام الأغذية، والاتجاهات الحالية الكامنة. وهو يحتاج إلى تحديد الأولويات التي يجب تناولها من أجل تحقيق الحالة المرغوب فيها لنُظم الأغذية، في إطار من رؤية طويلة الأجل، والتحديات نحو الوصول إلى هذه الحالة. وهو يحتاج عندئذ إلى تحديد الحلول، وعملية تحويل وخطة عمل.

إن المهمة العاجلة التي تفرض نفسها الآن هي تطوير العمليات التي تمكن من عمل ذلك، ودعم المشاركة الكاملة والفعالة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من أصحاب الشأن، وأصحاب الحقوق، للقيام بتشخيص وتحليل المجادلات المختلفة والتوصل إلى فهم لها، وكذلك المناقشات، والتحديات والفرص لتطوير مسارات محددة السياق لتحقيق المصلحة الجماعية للأمن الغذائي والتغذية، وذلك من خلال نُظم أغذية عالمية و/أو نُظم غذائية بديلة. وثمة عملية مساوية لذلك تسمح للمناقشات المزودة بمعلومات كافية أن تحدد كيفية تحليل/وتشخيص وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها لكفالة التحرك نحو تطوير نُظم غذائية مستدامة، وأى أنواع الحوكمة هو المطلوب لتأمين ذلك. ويمكن للبحوث التشاركية أن تنهض بدور في هذه العمليات، أى أن تضغط على نُظم المعرفة المحلية للحصول على بيانات متينة، وعلى مشاركة أكثر ديمقراطية من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، والشعوب الأصلية والمجموعات المُهمشة/ المُعرضة في عملية صنع القرارات.

إن المخاوف الحالية بشأن قدرة نُظم الأغذية على كفالة الأمن الغذائي والتغذية في المستقبل تدعو إلى بحث نُظم الأغذية المتنوعة وذات القدرة على المقاومة (من حيث الحجم، والنطاق، والأبعاد الأخرى). ومن بين الكثرة الكثيرة للمسارات المحددة السياق، يتركز بعضها على الحق في الغذاء (Rosin، Stock و Campbell، 2013؛ Borras، وMcMichael، و Scoones، 2013؛ Zerbe، 2009).

ونظراً للروابط الذاتية بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي في النُظم الزراعية – الإيكولوجية فإن تحقيق استدامة الغايات يتطلب الدعم وإدراج الأشكال المنقوصة القيمة والمتنوعة من المعارف ونُظم المعارف (مثال المعارف التقليدية، وتجارب المجتمع المحلي، الخ)، وكذلك نُظم الحوكمة المختلفة. وتُشير الدراسات إلى أن الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية يجب أن تستفيد من التكنولوجيات الحالية والمناسبة التي تستخدم نُهجاً محددة السياق، ويجب أن تدعم نُظم الأغذية المحلية والموضوعية (مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، 2009؛ Kassam، 2009). وبالإضافة إلى إقرار التكافل بين المصادر وتعددها بالنسبة للنُهج السليمة للأمن الغذائي والتغذية، تدعو الدراسات إلى مبادرات خاصة بالأمن الغذائي والتغذية للتمكين من تحقيق تقدم عبر قطاعي ودعمه في نظم الأغذية، وفي نُظم المعارف التقليدية التي تقوم على المجتمع المحلي، وفي الابتكارات من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعويين والشعوب الأصلية وغيرهم الذين يعانون من التهميش والتأثيرات السلبية داخل نطاق نُظم الأغذية العالمية، وإن كانت معارفهم الزراعية الإيكولوجية وممارستهم تميل لأن تكون قادرة على المقاومة في مواجهة التغير (Johns وآخرون، 2013). وسوف يحتاج الأمر كذلك، إلى عمليات إعادة توجيه هيكلية جوهرية لعلاج الإجهادات الإضافية (مثل تغير المناخ، وفقدان الحقوق العُرفية في الأرض، وتدهور الموارد الإنتاجية، الخ) التي تقوض نُظم وممارسات هذه المعارف.

يحتاج الأمر بصورة عاجلة إلى ابتكارات مؤسسية وتكنولوجية لإطلاق طاقات المسارات المتنوعة المؤدية إلى نُظم الأغذية المستدامة. ويحتاج هذا إلى حشد النُهج الواعية بالاعتبارات الجنسانية والتي تراعي التغذية، والتي تدعم وتعزز نُظم الأغذية الأصغر نطاقاً، والمتنوعة بيولوجيا، والمتكيفة محلياً والتي تشجع استهلاك الأغذية على المستوى المحلي

والإقليمي (مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، 2009؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013).

وثمة تحدٍ رئيسي أمام الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم يتمثل في التغلب على المعوقات الهيكلية المحتملة وغيرها، التي تعوق تطوير مسارات متعددة تجاه نُظم الأغذية المستدامة، فيحتاج الأمر إلى المزيد من العمل لتحديد محددات الابتكار المؤسسي والتكنولوجي التي تؤثر في اختيارات نُظم الأغذية، والمسارات التي تُمكِن من تطويرها في ضوء خلفيات مختلفة، وكذلك تأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية. إن التأثير التجميعي لهذه المحددات يستلزم إجراء تحليل نُظمي ونقدي (مثال أنماط مِلْكية الأرض، وأولويات تمويل البحوث، والحقوق في البذور والموارد الطبيعية وسياسات القطاع العام للأغذية والزراعة، والحوافز الاقتصادية، وسياسات القطاع الخاص، وشراكات القطاع العام — الخاص، والاستثمارات، وتغير المناخ، الخ). إن نتيجة هذه التفاعلات بين هذه المحددات للابتكار تحتاج لتحليلها بعناية من أجل فهم كيفية — وتحت أي ظروف – يمكن للمسارات الجديدة إلى نُظم الأغذية المستدامة أن تنشأ وذلك لزيادة الأمن الغذائي والتغذية في سياق من عدم اليقين والتغير السريع.

ثُغرات المعرفة

يحتاج الأمر إلى استراتيجيات متعددة التخصصات ومتشعبة القطاعات لإجراء مزيد من البحث المتعمق للنُهج أو "المسارات" لنُظم الأغذية المستدامة.

فما هى أحجام، ونطاقات والأبعاد الثقافية لنُظم الأغذية المتعددة في هذه الطائفة الواسعة من النُظم؟ وما هي السياسات والمؤسسات والعوامل الأخرى التي تحرك المسارات إلى الأمام، في الخلفيات الريفية، والحضرية وشبة الحضرية؟ وما هى المعوقات والعوامل المساعدة؟

ما هي الطريقة لتعزيز، الإنتاج المستدام، والاستهلاك، والحوكمة وسُبل كسب المعيشة، في آن واحد؟ وكيف تتفاعل هذه الأمور، وكيف نحدد ما إذا كان أحدها له الأسبقية على الآخر؟

ومن خلال العمليات التشاركية في المناقشات، والتشخيص والتحليل، فإن ثُغرات المعرفة التي يمكن فحصها تشمل: كيفية تناول المناقشات لنُظم الأغذية المتعددة (بما في ذلك نُظم أصحاب الحيازات الصغيرة ونُظم الأغذية التقليدية)، وكيف تواجه التحديات وفرص الأداء والتطور عبر التغير السريع؟ وما هى المنهجيات المكنة لتحديد التكاليف البيئية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الحقيقية وكذلك منافع نُظم الأغذية؟ وما هي النجاحات في تثقيف المستهلكين بشأن التأثيرات العالمية لطلباتهم بشأن الأغذية/وطلباتهم بشأن أسعار تلك الأغذية؟ كيفية ضمان أن تُراعي القرارات التي تبدو في الظاهر وطنية/محلية/أُسرية التأثيرات الأوسع نطاقاً لتلك القرارات؟

ونظراً لأن تغذية المرء لنفسه ليست ببساطة مجرد عمل فردى منعزل يتخذه الفرد، وإنما هي بدلاً من ذلك، جزء من نظام معقد يشاركه فيه الآخرون، وكيف أن نُظم الأغذية المتعددة تُعيد اتصال المستهلكين بالأرض وبمنتجي الأغذية؟ وما هي المسارات العملية التي تُستخدم حالياً لتحقيق استدامة نُظم الأغذية، كزيادة القدرة على مقاومة تأثيرات تغير المناخ، وتقليل المدخلات والنقل، وتدنية الفاقد والمُهدر من الأغذية (مثلا ما هي المسارات التي تقلل بدرجة كبيرة من، أو تقضي على استعمال مبيدات الآفات الاصطناعية، وتقصير سلاسل القيمة، وتحويل التركيز لإفادة الأسواق المحلية بدرجة أكبر، وإفادة الأشخاص الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي، وذلك بتطبيق نهج شامل كُلي على سلسلة الأغذية التي تضم خيارات كفاءة الطاقة، والنقل الصغير، وخيارات التحويل والتوزيع)؟ وكيف تُعظِّم المسارات إلى نُظم الأغذية المستدامة من استخدام المحاصيل المنوعة والسلالات المحلية الغنية بالمغذيات الدقيقة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية؟

ما هى أنواع الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت من خلال اعتماد نُظم الأغذية المستدامة التي تعترف بـ، وتعزز القيمة التغذوية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للأغذية، والتي تحسن من نتائج فرص كسب العيش؟ وما هى إمكانيات التطبيق الأوسع نطاقاً، واتباع هذه الحلول أو حلول مشابهة في سياقات متنوعة؟ وما هى هياكل الحوكمة والنظم القائمة حالياً للمحافظة على استدامة نُظم الأغذية لتمكين الأمن الغذائي والتغذية في الأجل الطويل؟

إن عمليات الاختيارات المستنيرة التي تتم بشأن الأمن الغذائي والتغذية ينبغي أن تكون أكثر اشتمالاً على أصحاب الحيازات الصغيرة، والشعوب الأصلية والمجموعات السكانية المُهمشة/المعرضة. ومن الأهمية بمكان تحسين فهم تنوع نُظم الأغذية وتأثيراته الشاملة على بعضه البعض حيث أن الطلبات على الغذاء و (الماء) تتسارع وتتعقد بفعل بعض الضغوط مثل تغير المناخ، والاستيلاء على الأراضي، وتسليع الماء والتنمية غير المستدامة. وقد خلص عدد من تحليلات نظام الأغذية إلى أن القدرة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة ونُظم الأغذية الخاصة بالرعويين، والشعوب الأصلية، تحتاج إلى التعزيز والتمكين والدعم (Johns وآخرون، 2013؛ ومنظمة الأغذية والزراعة 2013ب) وما هي عمليات إعادة التوجيه الهيكلية الجوهرية اللازمة لتحقيق ذلك، وبخاصة في سياق تغير المناخ؟ وبالإضافة إلي القيمة الذاتية للأمن الغذائي والتغذية، كيف يمكن لنُظم أغذية معينة أن تُسهم في الغاية المزدوجة لصحة الإنسان والبيئة بصورة أوسع؟

ومن الضروري كذلك فحص الاختلافات الجوهرية في نظم الحوكمة وفي أدوات السياسات الخاصة بها والأدوات التشريعية والأُطر والمؤسسات والخصائص الأخرى. وكيفية المقارنة بينها من حيث المساعدة في استخدام الأرض (بما في ذلك الاستخدام الجماعي من جانب الشعوب الأصلية للأراضي والأقاليم)، والبذور والموارد الإنتاجية الأخرى؟ وما هى التدخلات السياساتية والنُهج الاستثمارية التي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية عن طريق تطويع المسارات غير المُجربة من قبل لنُظم الأغذية المستدامة؟

وبالنظر إلى حتمية قيام نهج نُظمي بتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والإمكانات الغنية التي تُعرض عن طريق اعتبار نُظم الأغذية كنظم سلوكية ديناميكية ذات جهات فاعلة ومكونات متكافلة (Pinstrup-Andersen، 2012)، يكون من

المهم جداً السؤال والتحليل، بشأن ما هي تأثيرات جميع الجهات الفاعلة في نُظم الأغذية المستدامة، بما في ذلك منتجو الأغذية والمستهلكون وغيرهم من الذين ينهضون بأدوار حيوية ومتخصصة في نُظم الأغذية؟ وفيما يتعلق بالفرص لتعزيز بحوث نُظم الأغذية وصناعة سياساتها، كيف يمكن تعزيز التعاون مع علماء الاجتماع؟

6- أفكار أخيرة

تتأثر صناعة السياسات بعوامل كثيرة وتُسهم مساهمة قوية وشاملة تقوم على أساس البراهين ذات الصلة والتوقيت السليم في الاختيارات السليمة، وتصميم السياسات واحتمالات تحقيق هذه السياسات للغايات المذكورة.

ومنذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي فقد عملت بشأن العديد من القضايا ذات الأهمية الحاسمة، والناشئة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية، وبالنسبة لتسعة قضايا منها، فقد طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية تقديم تحليل ومشورة قائمة على القرائن الشاملة، وتقديم تقرير مخصص يقوم مقام نقطة البدء لدعم مناقشات لجنة الأمن الغذائي المتعددة أصحاب الشأن.

وقد حدد فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية في هذه المذكرة خمسة قضايا إضافية حرجة وناشئة ذات أهمية كبرى بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية في عالم الغد.

فإذا قررت لجنة الأمن الغذائي إدراج هذه القضايا في برنامج عملها، فإن فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية يقف على أُهبة الاستعداد، تمشياً مع ولايته، للعمل بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي بشأن التقارير التي تغذي نشاط لجنة الأمن الغذائي ذا الصلة وتدعمه.

إن أى عملية تكون محدودة بفعل المعوقات، وبالفترة الزمنية وبالموارد تكون قد صُممت لتتماشي مع موارد فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، ومع النتيجة التقويمية للجنة الأمن الغذائي. إن لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية ملتزمة باستخدام هذه العملية كمحاولة للتعليم، وذلك من أجل تحسين المنهجية للمستقبل. فهذه العملية هى تحدٍ مستمر لإمكانية إدراج التنوع الواسع لنُظم المعرفة النظامية، التي تتمحور حول تخصصات مختلفة في مجال العلوم والدوائر الأكاديمية، بمنهجيات ومنظورات مختلفة، وكذلك لأهداف مختلفة. وهناك تحدٍ إضافي يتمثل في تحقيق التقدم نحو إدراج أشكال الدراية والخبرة الأخرى المختلفة عن خبرات الدوائر الأكاديمية، التي لها هى الأخرى منهجياتها وأهدافها.

وأخيراً، فإن لجنة التوجيه التابعة لفريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية تتطلع إلى تكرار هذا العمل في المستقبل، وسوف تواصل التفكير ملياً بشأن تحسين منهجياتها بما في ذلك، إلى جانب أمور أخرى، القدرة على التشاور بصورة أوسع نطاقاً واكتمالاً مع مجموعة واسعة من أصحاب الشأن.

المراجع

المركز الاسترالي للبحوث الزراعية الدولية، 2014. *تسريع ابتكار النظم الزراعية الغذائية* Food4growth (متاحة على http://www.food4growth.com.au/sites/default/files/attachments/ENV_Food4Growth-A4brochure_2014-06_WWW3.pdf).

مصرف التنمية الأفريقي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2012. *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، 2012: تشجيع تشغيل الشباب*. باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتونس: مصرف التنمية الأفريقي

Bartels, L. 2008. *Unequal democracy*. Princeton University Press.

Beddoes, Z.M. 2012. For richer, for poorer. *The Economist* (13 October).

Borras, S.M. Jr., McMichael P. & Scoones, I. 2013. *The politics of biofuels*. Routledge.

BRICS. 2012. The BRICS Report 2012. Oxford University Press.

Clapp, J. 2012. *Food*. Cambridge, UK, Polity Press.

Clapp, J. 2014. هيمنة القطاع المالي، المسافة وسياسات الأغذية العالمية. *Journal of Peasant Studies*. 41 (forthcoming).

Clough, Y., Barkmann, J., Juhrbandt, J., Kesslerc, M., Wanger, T.C., Anshary, A., Buchori, D., Cicuzzac, D., Darrasi, K., Putra, D.D., Erasmi, S., Pitopang, R., Schmidt, C., Schulze, C.H., Seidel, D., Steffan-Dewenter, I., Stenchlya, K., Vidal, S., Weist, M. Wielgoss, A.C. & Tscharntke, T. 2011. الجمع بين التنوع البيولوجي المرتفع مع الغلات المرتفعة في الغابات الزراعية المدارية. *Proc. National Academy of Sciences, USA*, 108(20): 1–6.

Colonna, P., Fournier, S. & Touzard J.M. 2013. Food systems. *In* C. Esnouf, M. Russel & N. Bricas, eds. *Food system sustainability*, pp. 68–100. Cambridge University Press.

لجنة الأمن الغذائي العالمي (2009) الدورة الـ 35، البند ثالثاً من جدول الأعمال، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإصدار الأخير، أكتوبر/تشرين الأول 2009. 28

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_E_K7197.pdf **David, D.R.** 2009. Declining fruit and vegetable nutrient composition - what is the evidence? *Hortscience*, 44: 15–19.

De Schutter, O. 2014. *Report of the Special Rapporteur on the right to food. Final report: The transformative potential of the right to food*. UN Doc. A/HRC/25/57. New York, USA.

Delgado, C.L., Rosegrant, M., Steinfeld, H., Ehui, S. & Courbois, C. 2001. Livestock to 2020: the next food revolution. *Outlook on Agriculture*, 30(1): 27–29.

ECLAC. 2010. *Time for equality: closing gaps, opening trails*. New York, USA.

Fanzo, J., Hunter, D., Borelli, T. & Mattei, F., eds. 2013. *Diversifying food and diets: using agricultural biodiversity to improve nutrition and health*. Earthscan (available at http://www.bioversityinternational.org/e-library/publications/detail/diversifying-food-and-diets/).

منظمة الأغذية والزراعة، 2006. *الظل الطويل للثروة الحيوانية: قضايا بيئية وخيارات*. روما

منظمة الأغذية والزراعة، 2009. *حالة الأغذية والزراعة: الثروة الحيوانية في الميزان*. روما

(متاح على http://www.fao.org/docrep/012/i0680e/i0680e00.htm)

منظمة الأغذية والزراعة، 2010. *الأبعاد الجنسانية للزراعة والعمالة الجنسانية: مسارات متباينة للخروج من ربقة الفقر – الحالة، والاتجاهات والثغرات*. روما

منظمة الأغذية والزراعة، 2011أ. *تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في التغذية*. التقرير النهائي. روما

منظمة الأغذية والزراعة، 2011ب. *حالة الأغذية والزراعة – النساء في الزراعة*. سد الثغرة الجنسانية من أجل التنمية. روما.

منظمة الأغذية والزراعة، 2011ج. *حالة الموارد العالمية من الأرض والمياه للأغذية والزراعة: إدارة النُظم المعرضة للخطر. روما* (متاحة على www.fao.org/docrep/017/i1688e/i1688e.pdf)

منظمة الأغذية والزراعة، 2013أ. *حالة الأغذية والزراعة – نُظم الأغذية من أجل تغذية أفضل. روما*.

منظمة الأغذية والزراعة، 2013ب. *حالة عدم الأمن الغذائي في العالم*. روما .

(متاحة على http://www.fao.org/docrep/018/i3434e/i3434e.pdf)

منظمة الأغذية والزراعة، 2014. *تناول التغير المناخي من خلال الثروة الحيوانية : تقييم عالمي للانبعاثات وفرص التخفيف من حدتها*. روما (متاحة على http://www.fao.org/ag/againfo/resources/en/publications/tackling_climate_change/index.htm

Financial Stability Board. 2013. Progress and next steps towards ending Too Big to Fail. September 2013

Foresight. 2011. *The future of food and farming: challenges and choices for global sustainability*. Final Project Report. London, Government Office for Science.

Godfray H.C.J., **Crute, I.R., Haddad, L., Lawrence, D., Muir, J.F., Nisbett, N., Pretty, J., Robinson, S., Toulmin, C. & Whiteley, L.** 2010. The future of the global food system. *Phil. Trans. R. Soc. B*, 365(1554): 2769–2777.

Grace, D. 2011. Agriculture associated disease research at ILRI: safe foods in informal markets. *Livestock Xchange*, Issue Brief, November (available at http://aghealth.files.wordpress.com/2012/08/ag-associated-diseases-research-at-ilri-issuebrief_111.pdf).

Guillou, M. & Matheron, G. 2014. Eat well, eat better. *In* M. Guillou & G. Matheron, eds. *The world's challenge – feeding 9 billion people*, pp. 11–41. Springer (available at http://link.springer.com/book/10.1007%2F978-94-017-8569-3).

Guyomard, H., Manceron, S. & Peyraud, J. 2013. Trade in feed grains, animals and animal products: current trends, future prospects and main issues. *Animal Frontiers*, 3(1): 14–18.

Herforth, A. 2012. *Synthesis of guiding principles on agriculture programming for nutrition*. Rome, FAO.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011أ. *تقلب الأسعار والأمن الغذائي*، تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2011ب. *حيازة الأرض والاستثمارات الدولية في الزراعة*، تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012أ. *الحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2012ب. *الأمن الغذائي وتغير المناخ*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2013أ. *الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2013ب. *الوقود الأحيائي والأمن الغذائي*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2014أ. *الفاقد والمُهدر من الأغذية في سياق نُظم الأغذية المستدامة*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية، 2014ب. *مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

IAASTD. 2009. *Agriculture at a crossroads*. International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development Global Report. Washington, DC. Island Press.

ILO (International Labour Office). 2012. *Global employment trends for youth 2012*. Geneva, Switzerland.

ILO. 2013a. *The challenge of inequality: time for change*. Geneva, Switzerland.

ILO. 2013b. *Sustainable development, decent work and green jobs*. Geneva, Switzerland.

ILRI. 2012. *Mapping of poverty and likely zoonoses hotspots*. Zoonoses Project 4. Report to Department for International Development, UK. Nairobi, ILRI. 119 p.

IMF (International Monetary Fund). 2014. *Fiscal policy and income inequality*. IMF Policy Paper. Washington, DC.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2014. Climate change 2014: mitigation of climate change. Contribution to Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. O. Edenhofer, R. Pichs-Madruga, Y. Sokona, E. Farahani, S. Kadner, K. Seyboth, A. Adler, I. Baum, S. Brunner, P. Eickemeier, B. Kriemann, J. Savolainen, S. Schlömer, C. von Stechow, T. Zwickel & J.C. Minx, eds. Cambridge, UK, and New York, USA, Cambridge University Press,

Jones A., Pimbert M. & Jiggins J., 2011. *Virtuous Circles: Values, Systems, Sustainability*. IIED and IUCN CEESP, London.

Johns, T., Powell, B., Maundu, P. & Eyzaguirre, P.B. 2013. Agricultural biodiversity as a link between traditional food systems and contemporary development, social integrity and ecological health. *J. Sci. Food Agric.*, 93: 3433–3442.

Kassam, K.A. 2009. *Biocultural diversity and indigenous ways of knowing: human ecology in the Arctic*. University of Calgary Press.

Kerckhoffs, T., van Os, R. & Vander Stichele, M. 2010. *Financing food: financialisation and financial actors in agriculture commodity markets*. Amsterdam, SOMO.

Khoury, C.K., Bjorkman, A.D., Dempewolf, A., Ramirez-Villegaz, J., Guarino, L., Jarvis, A., Rieseberg, L.H. & Struik, P. 2014. Increasing homogeneity in global food supplies and the implications for food security. *Proc. Natl Acad. Sci. USA* (available at http://www.pnas.org/content/early/2014/02/26/1313490111.full.pdf+html).

Lang, T. & Barling, D. 2013. *Nutrition and sustainability: an emerging food policy discourse*. Conference on "Future food and health", Symposium I: Sustainability and food security. 72: 1–12.

McCarthy, N., Lipper, L. & Ashwill M. 2013. Climate change and inequality. What can current patterns of food insecurity tell us? *Inequality in Focus*, 2(1): 7–12,.

McMichael P. 2011. Food system sustainability: questions of environmental governance in the new world (dis)order. *Global Environmental Change*, 21: 804–812.

Milanovic, B. 2011. More or less. *Finance and Development*, 48: 3. Washington, DC, IMF (available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/09/Milanovic.htm).

Murphy, S., Burch, D., & Clapp, J. (2012). Cereal Secrets. Oxford: Oxfam GB.

Murphy, S. (2013). Land Grabs and Fragile Food Systems. Minneapolis: Institute for Agriculture and Trade Policy.**Nelson, F.** 2012. Natural conservationists? Evaluating the impact of pastoralist land use practices on Tanzania's wildlife economy, *Pastoralism: Research, Policy and Practice*, 2: 15.

Neumann, C.G., Demment, M.W., Maretzki, A., Drorbaugh, N. & Galvin, K.A. 2010. The livestock revolution and animal source food consumption: benefits, risks and challenges in urban and rural settings of developing countries. *In* H. Steinfeld, H.A. Mooney, F. Schneider & L.E. Neville, eds. *Livestock in a changing landscape*. SCOPE.

Niamir-Fuller, M. 1999. Managing mobility in African rangelands. ch. 1.4 *In* N. McCarthy, B. Swallow, M. Kirk & P. Hazell, eds. *Property rights, risk, and livestock development in Africa*. Washington, DC, International Food Policy Research Institute, and Nairobi, International Livestock Research Institute.

OECD (Organisation for Economic Co-operation ad Development). 2011. *Divided we stand: why inequality keeps rising*. Paris.

Østby, G. 2008. Inequalities, the political environment and civil conflict: evidence from 55 developing countries. *In* F. Stewart. ed. *Horizontal inequalities and conflict: understanding group violence in multiethnic societies*, ,pp. 136–157. Palgrave Macmillan.

Oxfam. 2014. *Working for the few. Political capture and economic inequality* (available at http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-working-for-few-political-capture-economic-inequality-200114-en.pdf).

Peine, E. 2013. Trading on pork and beans: agribusiness and the construction of the brazil-china-soy-pork commodity complex. *In* H.S. James, Jr, ed. *The ethics and economics of agrifood competition*. Springer.

Pica G., U. Pica-Ciamarra and J. Otte (2008) The Livestock Sector in the World Development Report 2008. Re-assessing the Policy Priorities. PPLPI Research Report 08-07, FAO, Rome.

Piketty, T. 2014. *Capital in the twenty-first century*. The Belknap Press of Harvard University Press

Pingali, P. & McCulloch, E. 2010. Drivers of change in global agriculture and livestock systems. *In* H. Steinfeld, H.A. Mooney, F. Schneider & L.E. Neville, eds. *Livestock in a changing landscape*. SCOPE.

Pinstrup-Andersen, P. 2012.The food system and its interaction with human health and nutrition. *In* S. Fan & R. Pandya-Lorch, eds. *Reshaping agriculture for nutrition and health*, pp. 21–29. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.

Pinstrup-Andersen, P. 2014. Making food systems nutrition-sensitive – an economic policy perspective. *World Food Policy*, 1(1).

Popkin, B.M. 2006. Global nutrition dynamics: the world is shifting rapidly towards a diet linked with non communicable diseases. *American Journal of Clinical Nutrition*, 84(2): 289–298.

Pretty, J.N. 1995. *Regenerating agriculture: policies and practices for sustainability and self-reliance.* London, Earthscan.

Pretty J.N., Novle, A.D., Bossio, D., Dixon, J., Hine R.E., Penning de Vries, F.W.T. & Morison, J.I.L. 2006. Resource-conserving agriculture increases yields in developing countries. *Environmental Science and Technology*, 40(4): 1114−1119.

Pretty, J., Sutherland, W.J., Ashby, J. Auburn, J. Baulcombe, D., Bell, M., Bentley, J., Bickersteth, S., Brown, K., Burke, J., Campbell, H., Chen, K., Crowley, E., Crute, I., Dobbelaere, D., Edwards-Jones, G., Funes-Monzote, F., Godfray, H.C.J., Griffon, M., Gypmantisiri, P., Haddad, L., Halavatau, S., Herren, H., Holderness, M., Izac, A-M., Jones, M., Koohafkan, P., Lal, R., Lang, T., McNeely, J., Mueller, A., Nisbett, N., Noble, A., Pingali, P., Pinto, Y., Rabbinge, R., Ravindranath, N.H., Rola, A., Roling, N., Sage, C., Settle, W., Sha, J.M., Shiming, L., Simons, T., Smith, P., Strzepeck, K., Swaine, H., Terry, E., Tomich, P.T., Toulmin, C., Trigo, E., Twomlow, S., Vis, J.K., Wilson, J. & Pilgrim, S. 2010. The top 100 questions of importance to the future of global agriculture. *International Journal of Agricultural Sustainability*, 8(4): 1747–762X.

Rae, A. & Nayga, R. 2010. Trends in consumption, production and trade in livestock and livestock products. *In* H. Steinfeld, H.A. Mooney, F. Schneider & L.E. Neville, eds. *Livestock in a changing landscape*. SCOPE.

Randolph, T.F., Schelling, E., Grace, D., Nicholson, C.F., Lero, J.L., Cole, D.C., Demment, M.W., Omore, A., Zinsstag, J. & Ruel, M. 2007. Role of livestock in human nutrition and health for poverty reduction in developing countries. *Journal of Animal Science*, 85(11): 2788–2800.

Rastouin, J.L. & Ghersi, G. O. 2010. *Le système alimentaire mondial: concepts et methods, analyses et dynamique*. Versailles, France, Editions Quae.

Reardon, T., Timmer, C.P. & Minten, B. 2012. Supermarket revolution in Asia and emerging development strategies to include small farmers. *Proc. Natl Acad. Sci. USA*, 109: 12332–12337.

Rivera-Ferre, M.G. 2009. Supply vs. demand of agri-industrial meat and fish products: a chicken and egg paradigm? *International Journal of Sociology of Agriculture and Food*, 16(2): 90–105.

Rosin, C. Stock, P. & Campbell, H. 2013. *Food systems failure: the global food crisis and the future of agriculture*. Routledge.

Sen. A. 1981. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation.* Oxford University Press. UK.

Sharma, S. 2014. *The need for feed: China's demand for industrialized meat and its impacts*. Global Meat Complex: The China Series. Minneapolis, USA, Institute for Agriculture and Trade Policy. Minneapolis (available at http://www.iatp.org/documents/the-need-for-feed-china's-demand-for-industrialized-meat-and-its-impacts).

Smith, J., Sones, K., Grace, D., McMillan, S., Tarawali, S. & Herrero, M. 2013. Beyond milk, meat and eggs: role of livestock in food and nutrition security. *Animal Frontiers*. 3(1): 6–13.

Steinfeld, H. & Gerber, P. 2010. Livestock production and the global environment: consume less or produce better? *Proc. Natl Acad. Sci. USA,* 107(43). doi:10.1073/pnas.1012541107.

Stiglitz, J. 2012. *The price of inequality. How today's divided society endangers our future*. New York, USA, W.W. Norton & Company.

Strzepek K. & Boehlert B. 2010. Competition for water for the food system. *Phil. Trans. R. Soc. B*, 365: 2927–2940

Sutherland, W. J., Adams, W. M., Aronson, R. B., Aveling, R., Blackburn, T. M., Broad, S., Ceballos, G., Coˆ te´ , M., Cowling, R. M., Da Fonseca, G. A. B., Dinerstein, E., Ferraro, P. J., Fleishman, E., Gascon, C., Hunter, M., Hutton, J., Kareiva, P., Kuria, A., Macdonald, D. W., Mackinnon, K., Madgwick, F. J., Mascia, M. B., McNeely, J., Milner-Gulland, E. J., Moon, S., Morley, C. G., Nelson, S., Osborn, D., Pai, M., Parsons, E. C. M., Peck, L. S., Possingham, H., Prior, S. V., Pullin, A. S., Rands, M. R. W., Ranganathan, J., Redford, K. H., Rodriguez, J. P., Seymour, F., Sobel, J., Sodhi, N. S., Stott, S., Vance-Borland, K., Watkinson, A. R. 2009, An assessment of the 100 questions of greatest importance to the conservation of global biological diversity, *Conservation Biology*, 23:557–567.

Sutherland, W. J., Clout, M., Coˆ te´ , I. M., Daszak, P., Depledge, M. H., Fellman, L., Fleishman, E., Garthwaite, R., Gibbons, D. W., De Lurio, J., Impey, A. J., Lickorish, F., Lindenmayer, D., Madgwick, J., Margerison, C., Maynard, T., Peck, L. S., Pretty, J., Prior, S., Redford, K. H., Scharlemann, J. P. Spalding, M., Watkinson, A. R. 2010, A horizon scan of global conservation issues for 2010, *Trends in Ecology and Evolution*, 25:1–7.

Sutherland, W. J., Fleishman, E., Mascia, M. B., Pretty, J., Rudd, M. A. 2011, Methods for collaboratively identifying research priorities and emerging issues in science and policy, *Methods in Ecology and Evolution*, 2(3):238–247.

Sutherland, W.J., Freckleton, R.P., Godfray, H.C.J., Beissinger, S.R., Benton, T., Cameron, D.D., Carmel, Y., Coomes, D.A., Coulson, T., Emmerson, M.C., Hails, R.S., Hays, G.C., Hodgson, D.J., Hutchings, M.J., Johnson, D., Jones, J.P.G., Keeling, M.J., Kokko, H., Kuni, W.E., Lambin, X., Lewis, O.T., Malhi, Y., Mieszkowska, N., Milner-Gulland, E.J., Norris, K., Phillimore, A.B., Purves, D.W., Reid, J.M., Reuman, D.C., Thompson, K., Travis, J.M.J., Turnbull, L.A., Wardle, D.A. & Wiegand, T. 2013. Identification of 100 fundamental ecological questions, *Journal of Ecology*, 101(1):58–67.

UNCTAD. 2011. *Price formation in financialized commodity markets: the role of information* (available at http://www.unctad.org/en/docs/gds20111_en.pdf, accessed 25 June 2014).

UNCTAD. 2013. Wake up before it is too late, make agriculture truly sustainable now for food security in a changing climate, *Trade and Environment Review*, 19–21. Geneva.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2013. *Inequality matters*. Report of the World Social Situation 2013. New York, USA.

UNRISD (United Nations Research institute for Social Development). 2010. Combating poverty and inequality. Structural change, social policy and politics. New York, USA.

Vermeulen, S.J., Campbell, B.M. & Ingram, J.S.I. 2012. Climate change and food systems. *Annual Rev. Environ. Res.*, 37: 195–222.

von Braun, J., Algieri, B. & Kalkuhl, M. 2014. World food system disruptions in the early 2000s: causes, impacts and cures. *World Food Policy,* 1(1).

WCRF/AICR (World Cancer Research Fund/American Institute for Cancer Research). 2014. Food, nutrition, physical activity and the prevention of cancer: a global perspective. 2nd Expert Report. Washington, DC, AICR.

WEF (World Economic Forum). 2013. Outlook on the global agenda 2014 (available at http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalAgendaOutlook_2014.pdf).

WFP (World Food Programme). 2009. *WFP gender policy and strategy: promoting gender equality and the empowerment of women in addressing food and nutrition challenges*. Rome.

WHO & UNICEF. 2006. Meeting the MDG drinking water and sanitation target : the urban and rural challenge of the decade. Geneva.

Wheeler, T. & von Braun, J. 2013. Climate change impacts on global food security. *Science*, 341: 508–513.

Wilkinson, R.G. & Pickett, K.E. 2009. *The spirit level*. Penguin.

World Bank. 2011. *Women, business and the law 2012: removing barriers to economic inclusion*. Washington, DC.

World Bank. 2014. *Food Price Watch*. Issue 17, May.

Zerbe, N. 2009. Setting the global dinner table: exploring the limits of the marketization of food security. *In* J. Clapp & M.J. Cohen, eds. *The global food crisis: governance challenges and opportunities*. Waterloo: Wilfred Laurier University Press.

Zimmerer, K.S. 2014. Conserving agrobiodiversity amid global change, migration, and nontraditional livelihood networks: the dynamic uses of cultural landscape knowledge. *Ecology and Society,* 19(2): 1.